

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
وتقدير الفحص المحدود عليها

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
القوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣

صفحة

المحتويات

١
٢
٣
٤
٥
٦ - ٤٣

- تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة
- قائمة المركز المالى المستقلة
- قائمة الدخل المستقلة
- قائمة الدخل الشامل المستقلة
- قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة
- قائمة التدفقات النقدية المستقلة
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة



بیکر نلب

محمد هلال و وحید عبدالغفار

س ٦٠ قطعة ٢ - الشطر العاشر
أمام مخارقور المعادى
رهاء المعادى، القاهرة
مصر

٨٧ شارع رمسيس - القاهرة - مصر

+Γ ΡΩΝ. Ι. ΡΙ,ΡΟΝ,ΡΕ,Τ
+Γ ΡΟΥΕ ΕΛΙ.,Τ
+Γ ΡΟΥΥ. ΥΛΟ,Τ

info@bakertillyeg.com
www.bakertillyeg.com

تقدير الفحص، المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السيد / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
“شركة مساهمة مصرية”

النقدية

قمنا ب أعمال الفحص المحدود ل قائمة المركز المالي المستقلة للشركة المصرية للمتعجلات السياحية "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتديقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نقطة الفحص المحدود

فمنا ففحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية المستقلة عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا نصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نندي رأي مراجعة على هذه القواعد المالية الدورية المستقلة.

الاستنتاج

في ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المراقبة لا تعبر بعدلة ووضوح في - جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وعن أدائها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن ثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرة توجيهية للانتباه

مع عدم اعتبار ما يلي تحفظاً:

- كما هو مبين تفصيلاً بالإيضاح رقم (١-٣٢) من الإيضاحات المتممة لقواعد المالية المستقلة بشأن الموقف القانوني قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بالغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حتشيش(المنطقة ج)، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني والتي أصدرت التقرير في دعوي الإلغاء بقولها شكلاً ورفضها موضوعاً وقد تم تداول عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٢١ وبذلك الجلسة قررت هيئة المحكمة إعادة الدعوى لهيئة المفوضين لإعداد تقرير تكميلي في ضوء المستندات والدفوع الجديدة المقدمة من الشركة، وبتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٢ تم تأجيل الدعوى إدارياً إلى جلسة ٢١ مايو ٢٠٢٢، ثم تم التأجيل عدة مرات حتى جلسة ٢٤ يونيو ٢٠٢٣ والتي قررت المحكمة بها التأجيل لجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠٢٣ ، وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الموقف القانوني بالقضية في صالح الشركة وأنها مرحلة الكسب ويري المستشار القانوني الخارجي للشركة "أن نسبة كسب الدعوى ٥٠٪ وفقاً للسلطة التقديرية للمحكمة" هذا ولم يتم حصول الشركة على كشف حساب او مطابقة للرصيد المستحق للهيئة العامة للتنمية السياحية ومن ثم لم تتضمن القوائم المالية الدورية أي تسويات قد تنتج عن ذلك الشأن.
- لم يتم إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ حتى تاريخ إصدار تقريرنا على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ .

القاهرة في: ٢٥ يونيو ٢٠٢٣



الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ مارس ٢٠٢٣
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	إيضاح رقم	
٧١٥٨٣٣٤٠	٧٠٢٣٩٨١٠	(٥)	الأصول
١٢١٨٣٥٣٠	١٣٣١٦٣٤١	(٦)	الأصول غير المتداولة
٢٧٨٤٤٧٩١٠	٢٧٨٤٤٧٩١٠	(٧)	أصول ثابتة
٣٢٢٢٥٠٩٣	٢٤٠٥٣٠٦٧	(١٠)	مشروعات تحت التنفيذ
<u>٣٩٤٦٣٩٨٧٣</u>	<u>٣٨٦٠٥٧١٢٨</u>		استثمارات في شركات تابعة
			عملاء وأوراق قبض - أقساط طويلة الأجل
			مجموع الأصول غير المتداولة
٥٣٣٧٥٠٤١٠	٥٢٩٥١٠١٦	(٨)	الأصول المتداولة
٤٩٦١٨٧٣	٥٤١٤٥٦٨	(٩)	أعمال تحت التنفيذ
١٨٠٢٦٦١٤٢	٢٢٦٢٥٣٧٥٣٤	(١٠)	مخزون
١٤٠٥٠٢٢٤	١٤٩٠٢٧٩٥	(١١)	عملاء وأوراق قبض - أقساط قصيرة الأجل
٨٣٤٨٥٤٤٧	٦٠٤٠٦٢٤٩	(١٢)	دينون وأرصدة مدينة أخرى
<u>٢٤٣٨٨٥٤٠٩٦</u>	<u>٢٨٧٢٧٧١٢٥٢</u>		نقدية وما في حكمها
<u>٢٨٣٣٢٩٣٩٦٩</u>	<u>٣٢٥٨٨٢٨٣٨٠</u>		مجموع الأصول المتداولة
١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	(١٧)	إجمالي الأصول
١٤٧٨١٤٨٦٥	١٤٧٨١٤٨٦٥		حقوق الملكية
(٣٢٢٧١٠٠١)	٧٠٤٧٧٧٤٦		رأس المال المصدر والمدفوع
<u>١١٦٥٥٤٣٨٦٤</u>	<u>١٢٦٨٢٩٢٦١١</u>		احتياطي قانوني
٨٤٠٩٧٤٥٥٣	١٠٤٧٢٥٥٦٨٩	(١٦)	ارباح (خسائر) مرحلة
٣٥٩٠٨٤٨٦	٩٩٩٣٢٣٩٥	(٢-٢٩)	اجمالي حقوق الملكية
<u>٨٧٦٨٨٣٠٣٩</u>	<u>١١٤٧١٨٨٠٨٤</u>		الالتزامات غير المتداولة
٣٠٣٨٣٤٨٨	٣٠٣٨٣٤٨٨	(١٣)	مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - طويلة الأجل
١١٢٧٤١٥٥٤	١١١٤٠٤٥٢٢	(٧-٨)	الالتزامات ضريبية مؤجلة
٦٠٢٢٧٦٠	٥٧٦٧١٧٥٠	(١٤)	مجموع الالتزامات غير المتداولة
٣٥٩٥٦٤٨٥٢	٣٧٥٧٧٥٤١٥	(١٥)	الالتزامات المتداولة
١٦٠٣٦٩٦٧٩	١٨٨٨٠٤٨٣٣	(١٦)	مخصص مطالبات
٦٧٥٨٠٤٣٣	٧٩٣٠٧٦٧٢	(١٩)	التكليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة
<u>٧٩٠٨٦٧٠٦٦</u>	<u>٨٤٣٣٤٧٦٨٥</u>		عملاء - دفعات مقدمة
<u>٢٨٣٣٢٩٣٩٦٩</u>	<u>٣٢٥٨٨٢٨٣٨٠</u>		دائنوں وأرصدة دائنة أخرى

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٣) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرا معها.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق".

رئيس مجلس الإدارة

م/ ناجي خليل محمد زكي

المدير المالي

أ/ أحمد مدبولى

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة الدخل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٣/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	إيضاح رقم	
--	١٠٩٠٣٥٦٢	(١-٢٠)	إيراد مبيعات فنادق
١٧١٩٩٥٨٢	٢٠١٢٢٧٨٩	(٢-٢٠)	إيرادات خدمات مؤدلة
<u>١٧١٩٩٥٨٢</u>	<u>٣١٠٤٦٤٥١</u>		إيرادات النشاط
(٣٣٤٠٧٧)	(٥٩٨٧٢٥١)	(٢١)	تكلفة الحصول على الإيراد
(٢٢٢٧١٠٠٨)	(٢٣٠٣٩٨٦٦)	(٢٢)	تكلفة خدمات مؤدلة
<u>(٢٢٦٠٥٠٨٥)</u>	<u>(٢٩٠٢٧١١٧)</u>		اجمالي تكاليف النشاط
(٥٤٠٥٠٣)	١٩٩٩٢٣٤		مجمل الربح (الخسارة)
٤٣٦١٦٢٩	١٠٧١٦٠٩٣	(٢٣)	إيرادات تشغيل أخرى
(٣٦٥١٩٨)	(١٠٩٠٤٤٩)	(٢٥)	مصروفات بيعية وتسويقية
(٥٣٨٥٧٣٩)	(٥٠٨٧٥٩٤)	(٢٦)	مصروفات إدارية وعمومية
(٣٧٤٠٩٩٥)	(٤٦١١٥٤٦)	(٢٤)	مصروفات تشغيل أخرى
--	(١٢٣٠٢٠٢٠٠)	(١-٣٠)	خسائر انتظامية متوقعة
<u>(١٢٢٠٢٦٣١٩)</u>	<u>--</u>	<u>(٢-٣٠)</u>	عبء الاضمحلال في قيمة ارصدة العملاء
<u>(١٣٢٥٦٢١٢٥)</u>	<u>(١٢١٠٩٤٤٦٢)</u>		خسائر أنشطة التشغيل
٢١١٦٧٧٧	٣١١٧٤٢٢	(٢٧)	فوائد مؤجلة مستهلك
١٢٦٥٥٤٣٢٤	٢٨٤٧٤٩٦٩٦	(٢٨)	إيراد التمويل بالصافي
<u>(٣٨٩١٠٢٤)</u>	<u>١٦٦٧٧٢٦٥٦</u>		الأرباح (خسائر) قبل الضرائب
<u>(٩٢٤٥٣٠)</u>	<u>(٦٤٠٢٣٩٠٩)</u>	<u>(٢٩)</u>	ضريبة الدخل
<u>(٤٨١٥٥٥٤)</u>	<u>١٠٢٧٤٨٧٤٧</u>		صافي أرباح (خسائر) الفترة
<u>(٠٠١)</u>	<u>٠,١٠</u>	<u>(١٨)</u>	نصيب السهم في أرباح (خسائر) الفترة

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٣) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

م/ ناجي خليل محمد زكي

المدير المالي

أ/ أحمد مدبولى

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية " شركة مساهمة مصرية "
قائمة الدخل الشامل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الفترة المالية المنتهية في
 ٢٠٢٣/٣/٣١ ٢٠٢٢/٣/٣١

١٠٢٧٤٨٧٤٧	(٤٨١٥٥٥٤)	صافي أرباح (خسائر) الفترة
--	--	الدخل الشامل الآخر:
<u>١٠٢٧٤٨٧٤٧</u>	<u>(٤٨١٥٥٥٤)</u>	بنود الدخل الشامل الآخر
		اجمالي الدخل الشامل عن الفترة

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٣) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

م/ ناجي خليل محمد زكي



المدير المالي

أ/ أحمد مدبولى



الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة عن القترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

إجمالي حقوق الملكية	أرباح مرحلة إحتسابي قانوني	رأس المال والمدفوع	إضاح رقم	البدران
١٤٠٩٤٣٤٢٥١	٥٩٥٤٢٥٧٢٥٩٥	٥٩٣٧٣٩٨٩٥٥	١٠٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٢٠٢٦٢٧١٠٥٦٥
		(٤٤٥٥٥٥٠)	(٤٤٨٨٤)	(٤٤٥٥٥٠٨٤)
		١٤٠٩٤٣٤٢٥١	١٤٧٥٤٧٥٤٥	١٤٧٦١٤٧٥٤٥
				١٠٥٠٠٠٠٠٠٠
				١٠٥٦٥٨٤١٨٧٤١
				(١٠٠٢٢٣)
				١٠٢٠١٠٧٤٨٢٧٤٢
				٧٤٧٧٤٧٧٤٠
				٦١٢٣٦٢٨٤٩٢
				١١٦٥٨٣٤٤٥٤

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

المدير المالي

م/ ناجي خليل محمد زكي

أ/ أحمد مدبولى

رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٣/٣١			٢٠٢٣/٣/٣١		
			إيضاح رقم		
					التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(٣٨٩١٠٤٤)	١٦٦٧٧٢٦٥٦				صافي ارباح (خسائر) الفترة قبل الضرائب
١٧٢٤٤١٤	١٣٦٧٦٠٩	(٥)			تعديلات لتسوية صافي الارباح (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(١٩٨٦٢٧)	(٢٥٢٢٢٦١)				إهلاك أصول ثابتة
(١٢٦٣٥٦٩٧)	(٢٨٢٢٢٧٤٣٥)				ايراد فوائد
(٢١١٦٧٧٧)	(٣١١٧٤٢٢)	(٢٧)			فرق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
--	١٢٣٠٢٠٢٠	(١-٣٠)			صافي فوائد موجلة مستهلكة
١٢٢٠٢٦٣١٩	--	(٢-٣٠)			خسائر إنتمانية متوقعة
(٨٨١١٣٩٢)	٣٢٩٣٣٤٧				عبء الاصحاح في قيمة ارصدة العملاء
					ارباح / (خسائر) التشغيل قبل التغيرات في راس المال العامل
					التغير في :-
(١٣٢٤٢٧٤)	٤٢٤٠٣٠٤				أعمال تحت التنفيذ
١١٠١٧٨	(٤٥٢٦٩٥)				مخزون
(١٢٢٩٠٩٩٤٠)	(٢٨٩٤٥٩٧٠٨)				عملاء وأوراق قبض
(٦٨٦٧٩٣٥)	(٨٦٢٧٤١)				مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(١٤١٨٧٠٠)	(١٣٣٧٠٣٢)				النکاليف التقديرية لاستكمال تنمية الوحدات المباعة
٣٠٥٦٠٩٩	(٢٥٥٥٣٠٥)				عملاء - دفعات مقدمة
٢٣٤٨٤٦٣١	١٦٢١٠٥٦٣				دائعون وارصدة دائنة أخرى
١٠٠٣٦١٧٣٥	٢٣٤٧١٦٢٩٠				مستحقات هيئة التنمية السياحية
٦٤٨٥٨٧٨	١١٧٢٧٢٣٩				المستحق على أطراف ذات علاقة - شركة سهل حشيش شركة تابعة
(٧٨٣٣٧٢٠)	(٢٤٤٧٩٧٣٨)				صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
(١٢٤٢٢٣٧)	(١١٥٦٨٩٠)				التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
١٩٨٦٢٦	٢٥٢٢٢٦١				مدفوعات لإقتداء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
(١٠٤٣٦١١)	١٣٦٥٣٧١				إيراد فوائد محصلة
(٨٨٧٧٣٣١)	(٢٣١١٤٣٦٧)				صافي التدفقات النقدية المتاحة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
٣٢٧٣٩١٩٢	٨٣٦٦٠٥٧٧				صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٢٣٨٦١٨٦١	٦٠٥٤٦٢١٠	(١٢)			النقدية وما في حكمها أول الفترة
					النقدية وما في حكمها آخر الفترة
					*ويتمثل رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة فيما يلى :
٢٣٨٦١٨٦١	٦٠٥٤٦٢١٠	(١٢)			نقدية وما في حكمها
--	(١٣٩٩٦١)	(٣٠)			خسائر إنتمانية متوقعة
٢٣٨٦١٨٦١	٦٠٤٠٦٢٤٩				رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٣) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

م/ ناجي خليل محمد زكي

المدير المالي

أ/ أحمد مدبولى

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١ - نبذة عامة عن الشركة وأنشطتها
١-١ معلومات عن الشركة

- تأسست الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم فيديها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.
- رئيس مجلس إدارة الشركة السيد المهندس / ناجي خليل محمد زكي
- الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصة الأوراق المالية.

٢-١ غرض الشركة

غرض الشركة هو التعمير السياحى بصفة عامة وإقامة تجمع عمرانى سياحى سكنى متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدها بالمرافق والخدمات الأساسية الازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والصرف الصحى والطرق تمهدأ لتخديصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والتوفيقية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير، ولها إنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشتراك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالا شبيه بأعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو الخارج.

٣-١ مقر الشركة

- يقع المقر الرئيسي للشركة في سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة في (٤/٤) شارع عزيز أباظة - الزمالك - القاهرة.

٤-١ مدة الشركة

- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى.
- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

- تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

تم اعتماد القوائم المالية الدورية المستقلة للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠٢٣ .

ب- أسس القياس

أعدت القوائم المالية المستقلة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة.

ج- عملاً التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري والذي يمثل عملاً التعامل للشركة.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات، تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متعددة معقولة في ظروف تطبيقها، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس في تكوين الحكم الشخصي الخاص بالقيم الدفترية للأصول والإلتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة دراسة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو في سنة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كلها.
- هـ - قياس القيمة العادلة
 - يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو أدوات مالية مماثلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات.
 - في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقييم القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصوصة- أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
 - عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصوصة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقييم التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

ح - القوائم المالية المجمعة

- وطبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٤٢ "القواعد المالية المجمعة" والمادة ١٨٨ من الآئحة التنفيذية لقانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الشركة تعد قوائم مالية مجمعة للمجموعة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة إلى الحصول على صورة واضحة عن المركز المالي ونتائج الاعمال والتدفقات النقدية للمجموعة ككل.

ـ ٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية المستقلة.

١-٣ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية المستقلة.

يتم ترجمة الأصول والإلتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

يتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفرق العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، ففرق العملة الناتجة من ترجمة البنود التالية يتم الاعتراف بها في بنود الدخل الشامل الآخر: -

- الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الأضمحلال)، حيث يتم إعادة تبويب فرق العملة بنود الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر).
- الإلتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

٢-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولى

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك (٢-ج) وخسائر الأضمحلال . تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعملة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيز الأصل للحالة التي يتم تشغيله بها في موقعة وفي الغرض الذي تم اقتناوه من أجله، وكذلك تكاليف إزالة وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

وإذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بند الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بند الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بالأرباح أو الخسائر.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكديها.

ج- الإهلاك

يتم تحويل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لـ تلك الأصول:

الأصول	الأعمار الإنتاجية المقدرة
مباني وكرافانات	من ٣٠ - ٥٠ سنة
آلات ومعدات	من ٥ إلى ١٠ سنوات
اثاث ومجروشات	من ٣ إلى ١٦ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات
أجهزة وأدوات كهربائية وكمبيوتر	من ٣ إلى ٥ سنوات
محطات التحلية والصرف والمعالجة	
- أعمال إنشائية	٣ سنة
- أعمال ميكانيكية	١٠ سنوات
خزانات مياه	٣ سنة
الشبكات والمرافق	١٠ سنوات
الرصيف البحري	٢٥ سنة
مطعم الشاطئ	١٠ سنوات

- يتم مراجعة طريقة الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية للأصول الثابتة في نهاية كل سنة مالية، ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

٣-٣ مشروعات تحت التنفيذ

يتم الاعتراف بالمشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة. تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرةً واللزامية لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتني من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام.

ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ المركز المالى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلال إن وجدت (ايضاح ٦).

٤-٣ المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة

تثبت الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمتها (ايضاح ١٤-٣) فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بقيمة خسائر هذا الاضمحلال على قائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار على حده.

٥-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون من الخامات وقطع الغيار بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكالفة التقديرية للإتمام وكذلك أية تكاليف أخرى يستلزمها إتمام عملية البيع.

ويتم تقييم المخزون باستخدام طريقة المتوسط المتحرك وتتضمن التكالفة كافة التكاليف المباشرة التي تحملها الشركة لتصنيع واقتاء المخزون والوصول به إلى موقعه وحالته الراهنة كما تتضمن تكالفة المخزون التام نصيبيه من التكاليف غير المباشرة الصناعية والمحددة في ضوء الطاقة التشغيلية العادلة.

٦-٣ أعمال تحت التنفيذ

يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة، وتتضمن التكالفة كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئه وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وتدرج تلك التكالفة في حساب أعمال تحت التنفيذ عند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكالفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكالفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية، وتثبت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بقائمة المركز المالي بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٧-٣ التكالفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة

تتمثل في التكالفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة وتحسب وفقاً لنصيب المتر المباع من التكالفة التقديرية الإجمالية لاستكمال تنمية الأراضي المخطط بيعها وفقاً للمخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حده، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكالفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكالفة الفعلية لأعمال تنمية الاراضي ايضاح (٨) وذلك للوصول لباقي تكالفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حده، ويتم إعادة دراسة التكالفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لجملى التكالفة التقديرية المعدة سنوياً وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشاري المشروع، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

٨-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقييرها عندما يكون من غير المحتل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ووفقاً للسياسة التي يقرها مجلس إدارة الشركة (ايضاح ١٠)، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة المقدرة مخصوصاً منها خسائر الاضمحلال (ايضاح ١٣-٣)، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل خصم مناسب.

٩-٣ عقود التأجير

يحدد المعيار المصري عقود التأجير رقم (٤٩) المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار. والهدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات. تعطي هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة.

يتم عند نشأة العقد تقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار. ويكون العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار إذا كان العقد ينقل الحق في استخدام أصل محدد لفترة من الزمن مقابل و يتم تحديد مدة عقد الإيجار باعتبارها الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار جنباً إلى جنب مع كل من:

(أ) الفترات المشمولة ب الخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(ب) الفترات المشمولة ب الخيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من عدم ممارسة هذا الخيار.

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمؤجر

تقوم الشركة كمؤجر بدراسة تصنيف كل عقد إيجار إما على أنه عقد إيجار تشعيلي أو أنه عقد إيجار تمويلي، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. وبخلاف ذلك يصنف العقد على أنه عقد إيجار تشعيلي. ويعتمد اعتبار عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشعيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.

- (أ) يحول عقد التأجير ملكية الأصل محل العقد للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير.
- (ب) كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار ستنم ممارسته.
- (ج) تغطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية.
- (د) تبلغ القيمة الحالية لدفعات الإيجار، في تاريخ نشأة عقد التأجير، على الأقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للأصل محل العقد.
- (هـ) بعد الأصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة إلى حد أن المستأجر فقط هو من يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة.

الاعتراف والقياس

القياس الأولي

الاعتراف بالأصول المحافظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.

تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الاستثمار في عقد التأجير من الدفعات الناتجة عن حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير التي لم تستلم في تاريخ بداية عقد التأجير والمتمثلة في:

- (ا) الدفعات الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة في جوهرها كما هو مبين في الفقرة "ب ٤٢") ناقصاً أي حواجز إيجار مستحقة الدفع.
- (ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً بإستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.
- (ج) أي ضمانات قيمة متبقية مقدمة للمؤجر بواسطة المستأجر أو طرف ذي علاقة بالمستأجر أو طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر له القدرة المالية للوفاء بالإلتزامات بموجب الضمان، سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.
- (د) يتم تقييمه أخذأ في الاعتبار "(دفعات غرامات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد التأجير.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

يتم المحاسبة من عقود المشترى المؤجر بالنسبة لعقود البيع مع إعادة الاستئجار.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من عقود العملاء" للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

يتم قياس أصل "حق الانتفاع" الناتج من إعادة الاستئجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الانتفاع الذي تم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر. وبناءً يتم الاعتراف فقط بمبلغ أي ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشتري.

يتم المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.

إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوي القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق، فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة:

يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمثابة دفعه مقدمة من دفعات الإيجار ويتم المحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر.

يتم قياس أي تعديل يتحمل طلبه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي:
الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل

الفرق بين القيمة الحالية لدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.
تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوفي تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للأصل:

يتم الاستمرار في الاعتراف بالأصل المحوّل، ويجب عليه الاعتراف بالالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل. ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية".

١٠-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١١-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة لمبالغ نقدية محددة والتي يكون مخاطر تعرضها للتغير في القيمة ضئيلاً، وكذا تتضمن أرصدة البنوك سحب على المكشوف الذي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٢-٣ الأدوات المالية

الاعتراف والقياس الأولي

نقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تُنسب مباشرةً إلى حيازتها أو إصدارها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئياً بسعر المعاملة.

التبويب والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف الأولي يتم تبويب الأصل المالي على أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كاستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي بها إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية.

في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما.

ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي وفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الأولي بإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محظوظ بها لغرض المتاجرة يمكن للشركة أن تقوم باختيار لا رجعه فيه بأن ت تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل آداة على حده.

الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقسمة بالتكلفة المستهلكة أو مقسمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية.

عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للشركة، أن تخصص-بشكل غير قابل للإلغاء- أصلاً مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيد أو يقلص بشكل جوهري عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحياناً- على أنه "عدم اتساق محاسبى") والذي قد ينشأ خلاف ذلك.

٢-١٢-٣ الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

- تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المععلن للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عملياً. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيراد الفوائد التعاقدية، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين، ومطابقة

مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول.

- كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الشركة بها.
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (الأصول المالية المحافظ عليها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر.
 - كيفية تعويض مدير الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة.
 - تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.
 - إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثلاثة في معاملات غير مؤهلة للإستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.
 - يتم قياس الأصول المالية المحافظ عليها لغرض المتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- ٣-١٢-٣ الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقد، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقرارات الأساسية الأخرى والتكليف (خطر السيولة والتكليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، تأخذ الشركة في اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبى هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في اعتبارها:

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
- الشروط التي قد تعدل معدل القسمان التعاقدية، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير.
- ميزات الدفع المسبق والإضافات
- الشروط التي تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة).
- تتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل و الفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضاً معقولاً عن الانهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة، للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل جوهري المبلغ التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضاً تعويضاً معقولاً للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

٤-٤ الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	تقاس الأصول المالية لاحقاً بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه أي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	تقاس الأصول المالية المقيدة بالتكلفة المستهلكة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الأضمحلال.
أدوات الدين المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.
استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	تقاس الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة. إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر.
	صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.
	تقاس الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة. توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار.
	صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

٤-٥ الالتزامات المالية - التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيدة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.

يتم قياس الالتزامات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة و يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر.
الالتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

٦-١-٣ الاستبعاد

الأصول المالية

تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بمحاجتها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

الالتزامات المالية

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها.
تقوم الشركة أيضاً بإستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إستبعاد الالتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

٧-١٢-٣ مقاصة الأدوات المالية

تمت مقاصة الأصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط:

يكون للشركة حق إلزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة، وعندما يكون لدى الشركة نية في تسوية الأصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الأصول وسداد الالتزامات في آن واحد.

١٢-٤ الإضمحلال

السياسة المطبقة بدءاً من ١ يناير ٢٠٢١

١-٨-١ الأصول المالية غير المشتقة:

الأدوات المالية وأصول العقد:

يتم الاعتراف بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:

الأصول المالية المقاصة بالتكلفة المستهلكة.

- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- أصول العقود مع العملاء.

تقوم الشركة بالإعتراف بالخسائر الانتمانية المتوقعة لعملاء القروض

يتم قياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الانتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا

كانت المخاطر الانتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت - بشكل جوهري - منذ الإعتراف الأولي فيما

عدا ما يلى والذي يتم قياس الخسائر الانتمانية المتوقعة على ١٢ شهراً:

• سندات الدين ذات مخاطر انتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.

• سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الانتمانية بشكل كبير منذ الإعتراف الأولي (مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

- يجب على الشركة أن تقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الانتمانية على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الإعتراف الأولي وعند احتساب الخسائر الانتمانية المتوقعة يجب على الشركة الأخذ في الاعتبار أن تكون هذه المعلومات معقولة ومؤدية ومتاحة بدون تكلفة أو جهد لا يبرر لها وهذا يشمل مدى صحة وكافية المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبرة السابقة والتقييم الانتماني وأيضاً المعلومات المستقبلية.

- تعتبر الشركة الأصل المالي متغيراً عندما:

• يكون من غير المحتمل أن يقوم المدين بدفع التزاماته الانتمانية للشركة بالكامل دون الرجوع من قبل الشركة في إجراءات مثل إستبعاد أوراق مالية (إن وجد).

• عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دفعها.

• الخسائر الانتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الانتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للإداة المالية.

• خسائر الانتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الانتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث افتراضية ممكنة خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهر).

إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الانتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تكون الشركة معرضة على مدارها للمخاطر الانتمانية.

١٢-٤-٢ قياس الخسائر الانتمانية المتوقعة

الخسائر الانتمانية المتوقعة هي تقديرات مرحلة لاحتمال الخسائر الانتمانية. تُقاس خسائر الانتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تحصيلها) يتم خصم الخسائر الانتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

٣-٨-١٢-٣ الأصول المالية ذات مستوى ائتماني منخفض:

في تاريخ كل تقرير مالي، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسداد الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعانى من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو أكثر من الاحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على ان الأصول المالية ذو مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الاحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة للمدين.
- خرق العقد مثل التغير عن السداد او التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق.
- إعادة هيكلة قرض أو سلفه من قبل الشركة لم تكن الشركة لقبلها بظروف أخرى.
- من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر.
- اختفاء نشاط سوق الأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية.

٤-٨-١٢-٣ عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول

بالنسبة لأدوات الدين المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحويل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

٥-٨-١٢-٣ إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه.

تقوم الشركة بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلي الشطب بناءً على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد. لاتتوقع الشركة أى إسترداد من المبلغ المشطوب ومع ذلك فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تظل عرضة لنشاطات الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات الشركة للاسترداد المبالغ المستحقة.

٦-٨-١٢-٣ الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقيير للقيمة الإستردادية للأصل. لإجراء اختبار اضمحلال القيمة للأصل يتم تجميع الأصول معاً إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوتها مخصوصة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.
- يتم الاعتراف بخسارة اضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.

يتم الاعتراف بخسارة اضمحلال في الارباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أو لا تخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر اضمحلال للأصول الأخرى إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الأهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٣-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانونى أو حكمى قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتربّع عنه تدفق منافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام، وإذا كان التأثير هاماً فإنه يتم تقدير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ قائمة المركز المالى وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة افتراض.

١٤-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتمثل الموردون وأوراق الدفع والأرصدة الدائنة الأخرى في التزامات سداد قيمة السلع أو الخدمات المقدمة من الموردين في سياق الأنشطة المعتادة للشركة. يتم تبويب الدائنون كالالتزامات متداولة إذا كان من الواجب سداد هذا الالتزام خلال عام أو أقل (أو إذا كانت دورة التشغيل العادلة للأعمال مدتها أطول) فيما عدا ذلك يتم تبويبها كالالتزامات غير متداولة.

يتم الإثبات الأولي للموردين وأوراق الدفع بالقيمة العادلة ويقاس لاحقاً على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام معدل خصم مناسب.

١٥-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساعدها العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٦-٣ تحقق الإيراد

إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري، ولا تحفظ الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق، وأن يتوافر توقيع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة لمعاملة إلى الشركة، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

وعليه يتم إثبات مبيعات الأراضي عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسليم وفي ضوء شروط التعاقد والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب وبظهور الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوصاً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار سنوات استحقاقه.

وكذا في حالة بيع وحدات (شقق/فيلات) فيتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري، وبناء على محضر التسليم إلى المشتري وفي ضوء شروط التعاقد.

إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحققة بعد تاريخ الاقتداء.

١٧-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٨-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الآتي:

- الفوائد الدائنة.
- الفوائد المدينة.
- توزيعات أرباح.
- أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والإلتزامات المالية.
- خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل المبوب كالتزام مالي.
- خسائر اضمحلال الأصول المالية بخلاف العملاء.
- إعادة تبويب صافي الأرباح المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر.
- يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلى.

١٩-٣ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كأيراد أو كمصاروف في أرباح أو خسائر السنة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس السنة أو في سنة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

(ا) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للسنة الحالية والسنوات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في السنة الحالية والسنوات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه السنوات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الإلتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للسنة الحالية والسنوات السابقة بالقيمة المتوقعة سدادها إلى (استردادها من) الإدارية الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية السنة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والإلتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينة.

(ب) الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبى للأصول والإلتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والإلتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي ينتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلى:

- الاعتراف الأولى بالشهر.
- أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام للعملية التي:

(١) ليست تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبى ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

◦ الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص في مشروعات مشتركة إلى المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح أن مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي للموجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفرق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الارتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول

الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل سنة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعرف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق الموقته وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبية المؤجلة في نهاية السنة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية للأصولها وإلتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصة للأصول والإلتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

٢٠-٣ رأس المال

((ا)) الأسهم العادية

- تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية.

- ضريبة الدخل المرتبطة بتكليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

((ب)) شراء أسهم رأس المال

- يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس المال الشركة ضمن حقوق المساهمين كتغير في حقوق المساهمين بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشترأة كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصوصة من إجمالي حقوق المساهمين.

٢١-٤ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالتزامات في السنة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٢٢-٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

تعرض الشركة البيانات الخاصة بنصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية.

يتم احتساب النصيب الأساسي لربحية السهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة وذلك بعد خصم حصة العاملين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة في توزيعات الأرباح المقترحة من مجلس الإدارة - إن وجدت - على المتوسط المرجع لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

٤ إدارة المخاطر المالية

تعرض الشركة للمخاطر المالية التالية نتيجة لاستخدامها للأدوات المالية:

- خطر الانتمان
- خطر السيولة
- خطر السوق.

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بتعرض الشركة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف الشركة والسياسات والطرق الخاصة لقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة الشركة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية المتضمنة في هذه القوائم المالية المستقلة.

يتولى مجلس إدارة الشركة المسئولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر الشركة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه الشركة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى التزامها ببنائه المستويات.

وتهدف إدارة الشركة إلى وضع بيئة رقابية بناء ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم والتزاماتهم.

ونقوم كلاً من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بمعونة مجلس الإدارة في دوره الرقابي وتتولى إدارة المراجعة الداخلية كلاً من أعمال الفحص المنتظم والمفاجئ لأوجه الرقابة والسياسات المرتبطة بإدارة المخاطر وتقوم بالتقرير عن نتائج الفحص إلى مجلس الإدارة.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١-٤ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية للتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من مدینو الشركة.
 ٢-٤ العملاء وأوراق قبض ومدينون وأرصدة مدينة أخرى

إن تعرض الشركة لخطر الائتمان يتاثر بصفة جوهرية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل، كما يتاثر بالخصائص الديموجرافية لفاعة عملاء الشركة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالصناعة والذي له تأثير أقل على خطر الائتمان.

كافة مبيعات الشركة ترجع إلى المبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان من الناحية الديموجرافية.

وقد وضعت إدارة الشركة سياسة ائتمانية والتي بموجبها يتم عمل التحليل الائتماني اللازم لكل عميل مقابل شروط السداد والتسليم المقدمة له وتعمل الشركة على الحصول على دفعات حجز مقدمة وكذلك شيكات بكمال قيمة مبيعاتها مقاما قبل التسليم للعميل ولم ينتج أي خسارة سابقة من التعامل مع العملاء.

٣-٤ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في كل من المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة، وتتمثل أيضا الشركات المسيطر عليها أو الخاضعة لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذات العلاقة، ويتم اعتماد الشروط والسياسات التسعيرية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة وبنفس أسس التعامل مع الغير.

٤-٤ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء الشركة للتزاماتها في تاريخ استحقاقها.
 إن منهج الشركة في إدارة السيولة هو التأكيد كلما أمكن ذلك من أن لديها دائماً سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والحرجة بدون تكب خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة الشركة. كما تتأكد الشركة من توافر النقية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة بما فيها أعباء الالتزامات المالية ويسبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

٥-٤ خطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات الشركة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية.

إن الهدف من إدارة خطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لخطر السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

٦-٤ خطر العملة

تتعرض الشركة لمخاطر العملة على المعاملات التي تتم بعملة بخلاف عملة التعامل والعرض للشركة وبصفة أساسية الدولار الأمريكي. العملات التي تتم بها بصفة أساسية هذه المعاملات هي اليورو والدولار الأمريكي.

وقد بلغت قيمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالى ما يعادل مبلغ ٤٨٩ ٨٤٠ ٩٥٩ ٢ جنية مصرى و ٤٢٦ ٨٩٨ ٥٦٢ ١ جنية مصرى، علي التوالى، وفيما يلى بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالى

٢٠٢٣/٣/٣١

ال العملات الأجنبية	الدولار الأمريكي	اليورو أوروبى	جنيه إسترلينى
ال المعادل بالجنيه المصرى	فانظر	فانظر	فانظر
١ ٣٩١ ٦٧٥ ٣٥١	٤٤ ٩٥٦ ٩٩٨		
٤ ٥٧٦ ٩٣٧		١٣٦ ٠٨٣	
٦٨٩ ٧٧٤			١٨ ٠٥٣

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٧-٤ **خطر سعر الفائدة**

لا تتعرض الشركة بشكل جوهري لخطر سعر الفائدة لعدم وجود قروض أو تسهيلات ائتمانية علي أساس سعر فائدة ولا تدخل الشركة في معاملات تبادل سعر الفائدة.

٨-٤ **إدارة رأس المال**

إن سياسة مجلس إدارة الشركة هو الإحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط.
ويتولى مجلس إدارة الشركة متابعة العائد على رأس المال والذي تحدده الشركة بأنه صافي ربح العام مقسوماً على إجمالي حقوق المساهمين كما يراقب مجلس إدارة الشركة مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين.

ويسعى مجلس إدارة الشركة لإجراء توازن بين العوائد الأعلى التي يمكن أن تتحقق مع المستويات العليا للاقتراض والمزايا والضمانات المقدمة عن طريق الحفاظ على مركز رأس مال سليم.
ولا توجد أية تغيرات في استراتيجية الشركة في إدارة رأس المال خلال العام. كما لا تخضع الشركة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.

الشركة المصرية للنفط والغاز السوسيالية - شركة مساهمة مصرية (٢٠٢٣) مارس ١٣ في انتهاء المدة المحددة في عقد تأمين التأمين على المركبات البحرية (٢٠٢٣) وذلك باتفاق الطرفين.

٦ -
أصول ثابتة

عن الفترة المالية المنتهية في

卷之三

الحالات الأخرى وصعومي إيضاح رقم (٦) الحالات التي تتطلب إدخال اهلاك إداري (٤)

مکالمہ احمدیہ

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٦- مشروعات تحت التنفيذ

الرصيد في ٢٠٢٣/٣/٣١	الإضافات خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٣/١/١	
١٨٣١ ١١٢	--	١٨٣١ ١١٢	دراسة استشارية لشبكات المرحلة الثانية
١٠٧٠ ٠١٧	--	١٠٧٠ ٠١٧	دراسة استشارية لمحطة محولات كهرباء
١٥٢ ٨٨٢	--	١٥٢ ٨٨٢	تغذية شبكات الكهرباء بمنتجع سهل حشيش
١٠ ٢٠٢ ٦٦٠	١١٢٢ ٢٩٥	٩٠٨٠ ٣٦٥	المبنى الإداري الجديد
٥٩ ٦٧٠	١٠ ٥١٦	٤٩ ١٥٤	توصيل فيلات بشبكة المياه الرئيسية
١٣٣١٦ ٣٤١	١١٣٢ ٨١١	١٢١٨٣ ٥٣٠	الرصيد

٧- استثمارات في شركات تابعة

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	
%			سهم	
٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	% ٧٨,٤٤	٢٧٨٤٤٧٧٩١	قيمة المساهمة في رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) البالغ قدره ٣٥٥ مليون جنيه مصرى وجميعها أسهم نقدية قيمة السهم ١٠ جنيه مصرى.
٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠			الرصيد

وطبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٤٢ "القواعد المالية المجمعية" والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الشركة تعد قواعد مالية مجمعة للمجموعة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة إلى الحصول على صورة أوضح عن المركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمجموعة ككل.

٨- أعمال تحت التنفيذ

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١
٤٤ ٨٠٨ ٣١٨	٤٤ ٩٢٨ ٦٧٣
١٥٥ ٢٦٦ ٥٨٠	١٥٦ ٢٢٣ ١٦٤
٣١٣ ٧٦٩ ٥٢٧	٣١٣ ٩٨٥ ٢٨٦
١٠ ٨٩٢ ٠٣٦	١٠ ٨٩٢ ٠٣٦
١٦ ٩٧٠ ٢٥٣	١١ ٤٣٧ ٢٥١
٢٧١٥ ٧٣٢	٢٧١٥ ٧٣٢
٢٢٠ ٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠
٥٤٤ ٦٤٢ ٤٤٦	٥٤٠ ٤٠٢ ١٤٢
(١٠ ٨٩٢ ٠٣٦)	(١٠ ٨٩٢ ٠٣٦)
٥٣٣ ٧٥٠ ٤١٠	٥٤٩ ٥١٠ ١٠٦

- ١-٨ تكالفة أراضى المرحلة الأولى التي لم تباع
- ٢-٨ تكالفة أراضى المرحلة الثانية التي لم تباع
- ٣-٨ تكالفة أراضى المرحلة الثالثة
- ٤-٨ تكالفة أعمال مشروع صوارى (تجمع سككي)
- ٥-٨ تكالفة أعمال مشروع جمران (فيلات)
- ٦-٨ تكالفة مشروع تو سيفنتى (٢٧٠)
- تكالفة مشروعات متعددة

يخصم:

الاضمحلال في قيمة الاعمال تحت التنفيذ
الرصيد

١٠٨ أراضي المرحلة الأولى

- تم تخصيص أراضي تلك المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بعرض تميّتها سياحيًا والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة أرض المرحلة.

وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٤٩٦٥ متر مربع.

هذا وقد بلغت التكالفة التقديرية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناء على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٣٠٢٧٢٣ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦١,٢٩ جنيه مصرى.

وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة في ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ وقدره ٦٤٩,٠٨٦ جنيه مصرى (مقابل ٢٤٨,٦٧٠ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) بمتوسط تكلفة فطية للمتر المربع الواحد ٥١,٤٩ جنيه مصرى (مقابل ٥١,٤١ جنيه مصرى للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٤٥٩,٤٦٧ متر مربع تقريباً.

٢-٨ أراضي المرحلة الثانية

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.

بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية شراء المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائى لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) في تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.

وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨٠٥٠٦ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٧٩٨٧٧٧٠٧ متر مربع.

بلغت التكالفة التقديرية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٩٦٠٦٨٦٧٤٦٥٤ جنية مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٩٨,٩٦ جنية مصرى.

وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة في ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ ٨١٨٩٥١٣٢٨ جنية مصرى (مقابل مبلغ ٢٦٤٣٢٦٩٣٨ جنية مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) بمتوسط تكالفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٦٩,٨٨ جنية مصرى (مقابل ٦٩,٤٥ جنية مصرى للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢)، هذا وتبلغ مساحة الارض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٢٣٦٣٢٣ متر مربع تقريباً.

٣-٨ أراضي المرحلة الثالثة:

- قامت الشركة بإستئجار أراضي المرحلة الثالثة والمقرر مساحتها بناء على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤.

١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقيّة الشركة في تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنّها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والمواصفات التعاقدية وسوف توافق الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه، وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٠٠٧/٢/٢٦ تم تحديد سعر التخصيص بمبلغ ١,٤ دولار للمتر المربع بدلاً من ١,٣٥ دولار أمريكي للเมตร المربع الواحد بقيمة أجمالية تبلغ ٢٨٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ ١٩٦٠٠٠ دولار أمريكي مقابل مصروفات التخصيص والتعاقد. وقد تم سداد دفعة ٢٠% من تحت حساب قيمة الأرض بالإضافة إلى كامل قيمة مصروفات التخصيص والتعاقد بمبلغ أمريكي ٣٤٢٧ دولار أمريكي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ المعادل لمبلغ ٢٩٤٢٨٥٤٣ جنيه مصرى في حينه.

- وفي عام ٢٠٠٨ قامت الشركة برفع مساحي لتحديد المساحة الفعلية لمركز سهل حشيش، وقد أظهر الرفع المساحي أن المساحة الإجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ ٢٩٦ ٣١٢ ٢٨ متر مربع بعد استئزال مساحة المرحلة الأولى والثانية، هذا وقامت إدارة الشركة في عام ٢٠٠٨ بإثبات الالتزام المالي على أساس الرفع المساحي الفعلي.

- وقد بلغ تكلفة تأجير ثم شراء الأرض والمدروحة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثلاثة طبقاً لقياس المساحي المعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٤١٦١ ٤١٩ ٤٢ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٤٥٠ ٧٤٠ ٢٣١ جنيه مصرى، ويبلغ الرصيد المستحق للهيئة في ضوء الحصر المساحي الفعلى لتلك المرحلة مبلغ وقدره ٦٨٩ ٢٥٥ ١٠ ٤٧ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٨٣٠ ٣٣ ٧٨٧ دولار أمريكي والمدروحة ضمن رصيد مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية -التزامات طويلة الأجل إيضاح رقم (١٦).

- هذا وفي ٣١ من مارس ٢٠١١ صدر قرار من الهيئة العامة للتنمية السياحية بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة جـ)، وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري وما زالت القضية منظورة أمام المحاكم وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالموقف القانوني للشركة إيضاح رقم (١٣٢).

- بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ ٢٠٢٣ ٧٨٧ ٨٢ جنيه مصرى مقابل (مبلغ ٨٢ ٣١٨ ٧٨٧ جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢).

٤-٨ تكلفة أعمال مشروع صوارى

يتمثل في قيمة التكاليف المتکبدة في تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكناً فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش، وفي إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة (بصفتها المطور) في ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسوييق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه كذلك الحصول على حق استغلال علاماتها التجارية، وذلك لمدة تسع سنوات انتهت في ٢٨ أبريل ٢٠١٩ ولم يتم تجديد الاتفاق بهذا الصدد.

- وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التي تكفل لها استكمال أعمال المشروع في ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامته المشروع عليها مع أراضي المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٣-٨)، وفي هذا الإطار تقدمت الشركة بطلب لإعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائياً بالإضافة مساحة ٣٩١ ألف متر مربع في اتجاه الامتداد الجنوبي لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهيداً للبدء في تنفيذ مشروع صوارى وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ في ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع إلتزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

- قامت إدارة الشركة بإعادة دراسة المشروع من كافة الأوجه الاقتصادية المرتبطة به وتري إدارة الشركة حالياً وجود مؤشرات هامة للإضمحلال في قيمة الأعمال السابقة التي تمت على مشروع صوارى وتنتمي أهم تلك المؤشرات في إنتهاء الاتفاق فيما بين الشركة وشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة (القائم بدور مدير المشروع) بصورة رسمية وتوجه الإدارة لإعادة تخطيط المشروع من جديد، وبناء على ذلك فقد تم إثبات إضمحلال في قيمة التكاليف السابقة إنفاقها على المشروع بمبلغ ١٠ ٨٩٢ ٠٣٦ جنيه مصرى.

٥-٨ مشروع جمران

- يتمثل في قيمة التكاليف المتکبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتمويل أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض علامات تلك الأراضي بما يتاسب مع المخطط العمراني المنكامل لتلك المنطقة.

٦-٨ مشروع توسيعنى

- يتمثل في قيمة استشارات دراسة التصميم الانشائي لمشروع تو سيفنتى والذي يتمثل في إنشاء عدد ٣٢١ وحدة سكن سياحى وذلك على قطعة أرض مملوكة للشركة مساحتها الإجمالية ٤٤ ٣٥٤ متر مربع بالمرحلة الأولى بتكلفة إنشائية متوقعة تبلغ تقريباً ٤٦١ مليون جنيه مصرى بخلاف المصروفات الأخرى ذات الصلة بالمشروع. هذا وقد قام مجلس الإدارة بالتصديق على بدء المشروع في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ وتقوم حالياً الإدارة التنفيذية بإعادة دراسة التكاليف الإستثمارية للمشروع قبل البدء في إجراءات الإنشاءات في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحالية.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٧-٨ وتمثل التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة في:

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	أراضي المرحلة الأولى (إيضاح رقم ١-٨)
٤٠ ٤٨٣ ٥٣٧	٤٠ ١٣٨ ٥٧٥	أراضي المرحلة الثانية (إيضاح رقم ٢-٨)
٧٢ ٢٥٨ ٠١٧	٧١ ٢٦٥ ٩٤٧	
<u>١١٢ ٧٤١ ٥٥٤</u>	<u>١١١ ٤٠٤ ٥٢٢</u>	

٩- مخزون

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع
٤ ٩٦١ ٨٧٣	٥ ٤١٤ ٥٦٨	
<u>٤ ٩٦١ ٨٧٣</u>	<u>٥ ٤١٤ ٥٦٨</u>	

١٠- عملاء وأوراق قبض

إجمالي	أقساط طويلة الأجل	أقساط قصيرة الأجل	عملاء وأوراق قبض
٢٩١٣٥٢٤٧١٦	٢٨٨٣٩١٠ ٩٥٣	٢٩٦١٣٧٦٣	فوائد مؤجلة - غير مستهلكة
(٩٤٦٣٦٨٧)	(٣٩٠٢٩٩١)	(٥٥٦٠٦٩٦)	خسائر انتقامية متوقعة ايضاح رقم (٣٠)
(٦١٧٤٧٠٤٢٨)	(٦١٧٤٧٠٤٢٨)	--	صافي رصيد العملاء وأوراق القبض ٢٠٢٣/٣/٣١
<u>٢٢٨٦٥٩٠ ٦٠١</u>	<u>٢٢٦٢٥٣٧ ٥٣٤</u>	<u>٢٤ ٠٥٣ ٠٦٧</u>	صافي رصيد العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٢/١٢/٣١
<u>١٨٣٤٨٣١ ٢٣٥</u>	<u>١٨٠٢٦٠٦ ١٤٢</u>	<u>٣٢ ٢٢٥ ٠٩٣</u>	يتمثل بند عملاء وأوراق القبض فيما يلي:

٢٠٢٢/١٢/٣١ ٢٠٢٣/٣/٣١

٢١٤٢٤٣١ ٤٠٨	٢٧١٦ ٧٧٤ ٧٦٣	عملاء وأوراق قبض - أراضي
٤ ٨٩٧ ٥١٥	٥ ١٣٤ ٤٣٠	عملاء وأوراق قبض - مشروع حمران
١٩٤ ٤١٨ ٢١٠	١٩١ ٦١٥ ٥٢٣	عملاء وأوراق قبض - خدمات وإدارة المنتجع
<u>٢٣٤١٧٤٧ ١٣٣</u>	<u>٢٩١٣٥٢٤٧١٦</u>	
(١٢٤٩٠ ٦٦٩)	(٩ ٤٦٣ ٦٨٧)	فوائد مؤجلة - غير مستهلكة
(٤٩٤ ٤٢٥ ٢٢٩)	(٦١٧ ٤٧٠ ٤٢٨)	خسائر انتقامية متوقعة ايضاح رقم (٣٠)
<u>١٨٣٤٨٣١ ٢٣٥</u>	<u>٢٢٨٦٥٩٠ ٦٠١</u>	

- بلغت قيمة الشيكولات المستلمة في ٣١ مارس ٢٠٢٣ من عملاء الشركة والموجلة السداد مقابل أرصادتهم المستحقة عليهم لصالح الشركة مبلغ وقدره ١٦١٩ ٧٧٩ دولار أمريكي ومبلغ وقدره ١٥٢ ٦٦١ ٢١٩ جنية مصرى.

الرصيد في ٢٠٢٣/٣/٣١	المكون	الرصيد في ٢٠٢٣/١/١	الخسائر انتقامية المتوقعة - ايضاح رقم (٣٠)
٦١٧ ٤٧٠ ٤٢٨	١٢٣ ٠٤٥ ١٩٩	٤٩٤ ٤٢٥ ٢٢٩	
<u>٦١٧ ٤٧٠ ٤٢٨</u>	<u>١٢٣ ٠٤٥ ١٩٩</u>	<u>٤٩٤ ٤٢٥ ٢٢٩</u>	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١١- مديونون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	
٥٠٦٩٤٦٨	٤٩٩٠٠١٥	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
٩٧٣٤٨٤	١٧٤٩٢٩٩	مصاروفات مدفوعة مقدماً
١٤٥٢٨٣٩	١٤٥٢٨٣٩	ضرائب دخل مسددة - مستحق للشركة لدى المصلحة*
٤٥٣٣٩٩١	٤٧٦٩٤١٥	مصلحة الضرائب - خصم المتبع
٧٧٨٣٣٦	٧٧٨٣٣٦	تأمينات لدى الغير
٥٧٠٦٣١	٥٣٣٩٨١	عهد نقدية وسلف
٦٧٩٤٨٣	٦٤٧٠٨٨	مديونون متتنوعون
<hr/> ١٤٠٥٨٢٣٢	<hr/> ١٤٩٢٠٩٧٣	
(٨٠٠٨)	(١٨١٧٨)	يخصم: الخسائر الانتمانية المتوقعة ايضاح رقم (٣٠)
<hr/> ١٤٠٥٠٢٢٤	<hr/> ١٤٩٠٢٧٩٥	

* يتمثل الرصيد في قيمة باقي المدفوعات لـ "المصلحة" من ملحوظة الضرائب بمبلغ ٤٠٨٩٦٦ جنية مصرى عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ في ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٢. وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد بمبلغ ١٢٧٩٥٦٤ جنية مصرى. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز أ) ليصبح الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٣ بمبلغ ٤٥٢٨٣٩١ جنية مصرى. وهذا وسيتم تسويته باقى تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية القادمة.

٢٠٢٣/٣/٣١	المكون	الرصيد في ٢٠٢٣/٣/٣١	
١٨١٧٨	١٠١٧٠	٨٠٠٨	الخسائر الانتمانية المتوقعة - ايضاح رقم (٣٠)
<hr/> ١٨١٧٨	<hr/> ١٠١٧٠	<hr/> ٨٠٠٨	

١٢- نقدية وما في حكمها

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	
٢٨٤٧٦١	٧٣٣٨١٠	نقدية بالصندوق
٣٩٧٤٧١٥١	١٤٤٩٣٦٢١	بنوك حسابات جارية - عملة محلية
١٧٦٣٧٦٢	٣٠٦٤٠٩٣	بنوك حسابات جارية - دولار أمريكي
٣٥٢٩٥٢٧	٤٦٩٥٤٠٤	بنوك حسابات جارية - يورو
٥٣٧٩٦١	٦٨٩٢٥	بنوك حسابات جارية - إسترليني
٣٧٧٩٧٤١٥	٣٦٨٧٠٠٧٧	بنوك ودائع
<hr/> ٨٣٦٦٠٥٧٧	<hr/> ٦٠٥٤٦٢١٠	
(١٧٥١٣٠)	(١٣٩٩٦١)	يخصم : خسائر انتمانية متوقعة - ايضاح رقم (٣٠)
<hr/> ٨٣٤٨٥٤٤٧	<hr/> ٦٠٤٠٦٢٤٩	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١
الرصيد في ٢٠٢٣/٣/٣١	رد خسائر إنتقانية متوقعة	الرصيد في ٢٠٢٣/١/١	الخسائر الإنتقانية المتوقعة - اىضاح رقم (٣٠)
١٣٩٩٦١	(٣٥١٦٩)	١٧٥١٣٠	
<u>١٣٩٩٦١</u>	<u>(٣٥١٦٩)</u>	<u>١٧٥١٣٠</u>	

١٣- مخصص مطالبات

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	مخصص مطالبات *
٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨	٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨	٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨	٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨	
<u>٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨</u>	<u>٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨</u>	<u>٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨</u>	<u>٣٠ ٣٨٣ ٤٨٨</u>	

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتمد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيامها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

١٤- عملاء - دفعات مقدمة

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	مقدمات تعاقدي أراضي وآخرى
٤٦ ٤١٤ ٢٥٤	٥٢ ٨٨٠ ٩٠٦	١٥٣١ ١٢٥	١ ٨٥٧ ٥٧٦	دفعات تعاقدي وحدات مشروع صواري
١٢ ٢٨١ ٦٨١	٢ ٩٣٣ ٢٧٣	<u>٦٠ ٢٢٧ ٠٦٠</u>	<u>٥٧ ٦٧١ ٧٥٥</u>	مقدمات حجز وحدات مشروع جمران

١٥- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	موردين ومقاولين وأوراق دفع*
١٥١ ٢٣١ ٣٠٢	١٣١ ٧٨٢ ١٨٨	٧٧٤ ٣٠٥	٧٧٤ ٣٠٥	مقاولين ضمان أعمال
١ ٥٤٦ ٦٤٦	١ ٥٤٦ ٦٤٦	٢٠ ٢٦٠ ٣٩٧	٢١ ١١٢ ٢٠٤	مقاولين - تأمينات إجتماعية
٣ ١٩٩ ٣٦٩	٣ ٢٢٣ ١٠٦	٣٤٠ ٠٠٦	٣٤٠ ٠٠٦	المستحق لجهات حكومية
٦ ٣٠٨ ٣٤٠	٦ ٤٣٤ ٢٠٨	٥٠٢ ٨٠٧	٥٠٢ ٨٠٧	مصالحة متسقة
٢ ٤١٤ ٣٢٧	١ ٨٩٩ ٦٠٢	١٤١ ٢٧٤ ٥٠٠	١٧٦ ٤٤٧ ٤٩٠	تأمينات تعاقدات توزيع الكهرباء
٣١ ٧١٢ ٨٥٣	٣١ ٧١٢ ٨٥٣	٣٥٩ ٥٦٤ ٨٥٢	٣٧٥ ٧٧٥ ٤١٥	تأمينات صيانة

** أرصدة دائنة أخرى

دائنون متتنوعون

* يتضمن الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٢ مبلغ وقدره ١١٨٧٥٧١٧٤ جنيه مصرى مستحقة لشركة القناة لتوزيع الكهرباء، منها مبلغ ١٠٣ ٣٤٣ جنيه مصرى شيكات صادره لصالح شركة القناة لتوزيع الكهرباء سداداً لمديونية الشركة .

****** يتمثل الرصيد في قيمة المسدد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٤٤٧ ٤٤٧ ٤٧٦ جنية مصرى كدفعة تعاقد شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعه التعاقد المسددة منه نظراً لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقعها في الدعوى وفقاً لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (٣-٣٣) الموقف القانوني.

١٩ - مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

قصير الأجل	طويل الأجل	قصير الأجل	طويل الأجل	بيان
١٦٠ ٣٦٩ ٦٧٩	--	١٨٨ ٨٠٤ ٨٣٣	--	المستحق للهيئة عن تصرفات الأراضي *
--	٨٤٠ ٩٧٤ ٥٥٣	--	١٠٤٧ ٢٥٥ ٦٨٩	المستحق للهيئة عن أراضي المرحلة الثالثة **
١٦٠ ٣٦٩ ٦٧٩	٨٤٠ ٩٧٤ ٥٥٣	١٨٨ ٨٠٤ ٨٣٣	١٠٤٧ ٢٥٥ ٦٨٩	

* يتمثل هذا البند في قيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية عن تصرفات الشركة في أراضي المرحلة الأولى والثانية إيضاح رقم (١-٨ ، ٢-٨)، وجاري حالياً استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضي طبقاً لأسس التحاسب المنتفق عليها مع الهيئة كما يلي:

- بالنسبة للمرحلة الأولى يستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبحد أدنى ١١,٢٥ جنيه للметр الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥، والذي تضمن أن الأرضي المباعة لإقامة مشروع فندقي يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأرضي المباعة. هذا وقد قامت الشركة باتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية من مركز سهل حشيش والذي بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنيه مصرى للمتر الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنوياً من تاريخ أول تعاقد أيهما أكبر.

- بالنسبة للمرحلة الثانية في إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية من مركز سهل حشيش المشار إليها عاليه فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتبعة للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء في ٢٨ يوليو ٢٠٠٥، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عاليه بواقع ١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الأرضي المخصصة للاستخدام الفندقي أو ٥ دولار أمريكي بالنسبة لقطع الأرضي المخصصة للإسكان السياحي.

****** يتمثل البند في باقي قيمة المستحق للهيئة عن أراضي المرحلة الثالثة كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣-٨)

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١٧ - رأس المال

- يبلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٢ مليار جنيه مصرى (اثنان مليار جنيه مصرى).
- يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ وقدره ١,٠٥٠ مليار جنيه مصرى (مليار وخمسون مليون جنيه مصرى)
- وعدد الأسهم ١,٠٥٠ مليار سهم (مليار وخمسون مليون سهم) مدفوعة بالكامل قيمة السهم واحد جنيه مصرى
- وفىما يلى بيان هيكيل المساهمين فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

نسبة المساهمة	عدد الاسهم	اسم المساهم
%١٤,٢٩	١٥٠٠١٣٦٦٧	الشركة العربية الأولى للتنمية والاستثمار
%١٠,٣٤	١٠٨٥٥١٥٨٦	أورينت تورز للقرى والفنادق السياحية
%٩,٧٧	١٠٢٨١١٩٩٢	محمود محمد محمود على وهيب
%٨,٥٩	٩٠١٥٠٠٠	سحر عادل على سليمان
%٨,١٤	٨٥٤٧٨٧١٣	بيت الخبرة القابضة كamar
%٨,١٥	٨٥٥٥٧٨٤٨	أشرف عادل على سليمان
%٦,٦٥	٦٩٨٥٦٦٢٧	جيها عادل على سليمان
%٦	٦٢٩٩٩٠٠٠	محمد جمعه محمد أنور زيتون
%٢,٨٥	٢٩٩٦٩٠٠٠	محمد محمد جمعه محمد أنور زيتون
%٣,٧٠	٣٨٨٠١٧٦٤	محمود محمد جمعه محمد أنور زيتون
%٠,٦٢	٦٤٨٩٢٨٧	انجي طارق محمدى
%١,١٤	١١٩١٥٠٠٠	طارق محمدى ناصف
%١,٠٤	١٠٩٣٦٦٦٨	ماجد فوزي ملاك جرجس
%٠,٩١	٩٥٧٠٠٠	سارة سمير سيد عبد الفتاح
%٠,١٤	١٥٠٦٥٨٦	آلاء طارق محمدى
%٠,١٤٣	١٥٠٠٠٠٠	أميرة طارق محمدى
%٠,١٤٣	١٥٠٠٠٠٠	آية طارق محمدى
%٠,٣٧٣	٣٩٢٠٤٠٤	يوسف ماجد فوزي ملاك جرجس
%٠,٤٧٦	٥٠٠٠٠٠	عمر مصطفى راضي احمد
%٠,٤٧٦	٥٠٠٠٠٠	هدير مصطفى راضي احمد
%٠,٤٧٦	٥٠٠٠٠٠	كريم مصطفى راضي احمد
%٠,٠٠٦	٥٨٠٠٠	شركة فنادق البحر الاحمر القابضة للاستثمارات السياحية
%٠,٠٠٦	٥٨٠٠٠	شركة جراند القابضة للاستثمارات المالية
%٠,٠٠٢	٢٠٠٠٠	أحمد سعد الدين عبده أبو هندية
%١٥,٥٦	١٦٣٣٣٥٨٥٨	اخرون
%١٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	

١٨ - نصيب السهم في أرباح (خسائر) الفترة

عن الفترة المالية المنتهية في

٢٠٢٢/٣/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	صافي أرباح (خسائر) الفترة
(٤٨١٥٥٥٤)	١٠٢٧٤٨٧٤٧	
١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة
(٠,٠١)	٠,١٠	نصيب السهم الأساسي في أرباح (خسائر) الفترة

١٩- معاملات الأطراف ذات العلاقة

تتمثل أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في قيمة التعاملات مع شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) خلال السنوات السابقة والممتد أثارها حتى الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وبيانها كالتالي:-

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	
(٥٥ ٣٣٦ ٩٨٣)	(٦٧ ٥٨٠ ٤٣٣)	رصيد أول الفترة / العام - (دائن)
٢٦ ١٢٣ ٢٩١	١٠٠٠٢٧٩٠	المصروفات المسددة نيابة عن الشركة التابعة خلال الفترة / العام
(١٣ ٣٣٠ ٠٠٠)	(١ ١٥٠ ٠٠٠)	مبالغ محولة من الشركة التابعة خلال الفترة / العام
٢١٢ ٢٦٨	٥٣ ٠٦٦	مصاريف الدعم الفني والأمن والحراسة خلال الفترة / العام
٢٥٤٧ ١١١	٤٤٠ ٢٠٧	فواتير توريدات المياه / الكهرباء خلال الفترة / العام
٤ ٧٦٨ ٢٢٩	١١٩٢ ٠٦٠	المستحق عن مطالبة قيمة خدمات المنتجع
(٣٢ ٥٦٤ ٣٦١)	(٢٢ ٢٦٥ ٣٦٢)	تسويات فروق ترجمة العملة عن صافي الارصدة الدولارية المستحقة للشركة التابعة خلال الفترة / العام
(٦٧ ٥٨٠ ٤٣٣)	(٧٩ ٣٠٧ ٦٧٢)	رصيد آخر الفترة/العام (دائن)

(*) كما يتضمن رصيد علماً ووراق قبض - أراضي بإيضاح رقم (١٠) قيمة رصيد شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي - شركة تابعة بنسبة ٤٤٪٧٨، وذلك عن المديونية المستحقة على الشركة التابعة عن القطعتين ١٣ و ١٩ وذلك بموجب الاتفاق الموقع بين إدارتا الشركتين في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ لجدولة سداد المديونية حتى عام ٢٠١٤، والذي بموجبه قامت الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بوقف احتساب فوائد التأخير عن السنة المالية من أول إبريل ٢٠١٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٤، هذا وتقدمت شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي بعدة طلبات للاعفاء من فوائد التأخير منذ ذلك التاريخ وحتى عام ٢٠١٩ وتم الموافقة عليها بموجب قرار من مجلس الإدارة المنعقد في ٣ ابريل ٢٠١٩ هذا وفي ضوء عدم تجديد الموافقة على الاعفاء من غرامات تأخير السداد عن عام ٢٠٢٠ فقد تم احتساب فوائد عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بمبلغ ٢٠٢٢ ٩٣٤ ٢٧٣٧ دولار أمريكي (المعادل لمبلغ ٦٩٤ ٨٥٩ ٦٧ جنية مصرى) أدرجت ضمن رصيد الشركة التابعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

ويبلغ الرصيد المستحق على الشركة التابعة ضمن أرصدة العملاء - أراضي في ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ ٨٤٧ ٨٢٩ ٢٩٥ جنية مصرى المعادل لمبلغ ٢٧ ٣٨٨ ٣٧١ دولار أمريكي (مقابل ١٨٠ ٨١٤ ٦٧٢ جنية مصرى المعادل لمبلغ ٢٧ ١٤٦ ٠٢٣ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢).

وفيما يلي المعاملات التي تمت مع شركات مساهمة وممثلة بمجلس الإدارة:

١- ضمن أرصدة العملاء

١/١ أرصدة المعاملات مع شركات مساهمة وممثلة بأعضاء مجلس الإدارة

- تتضمن أرصدة العملاء الظاهره ضمن الأصول المتداولة (إيضاح رقم ١٠) الأرصدة التالية والتي تخص شركات مساهمة بالشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل مساهمتهم برأس مال الشركة.

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١	عملاء - أراضي
١٢ ٦٨٤ ٧٢٣	١٥ ٩٩٥ ٥٩٢	عملاء - أراضي خدمات المنتجع والمرافق
٥٨ ٤٠٧ ٠٢٠	٥٤ ٥٨٠ ١٠٤	الإضمحلال في قيمة أرصدة عملاء أراضي
(٢ ١٨٠ ٩٧٢)	(٢ ١٨٠ ٩٧٢)	الإضمحلال في قيمة أرصدة خدمات المنتجع والمرافق
(٣٨ ١٥٩ ٨٤٠)	(٣٨ ١٥٩ ٨٤٠)	

٣٠ ٧٥٠ ٩٣١

٣٠ ٢٣٤ ٨٨٤

٢/١ أرصدة المعاملات مع أفراد مساهمة وممثلة بمجلس إدارة الشركة (مجموعة مرتبطة)

تتضمن أرصدة العملاء في ٣١ مارس ٢٠٢٣ والظاهرة ضمن (إيضاح رقم ١٠) مبلغ ٤٩٨٧٠٧ جنية مصرى مقابل (مبلغ ١١٣٤٠٣٣٥١٢ جنية مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣) والتي تخص مجموعة مساهمين أفراد مرتبطة وذلك مقابل شراء قطع أراضي من الشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل مساهمتهم برأس مال الشركة، بالإضافة إلى مصاريف خدمات منتجع مستحقة عليهم بلغت قيمتها ٦٧٥٥٢٦٧ جنية مصرى في ٣١ مارس ٢٠٢٣ مقابل (مبلغ ٦٧٥٥٢٦٧ جنية مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢).

٢- ضمن أرصدة عملاء دفعات مقدمة

يتضمن رصيد عملاء دفعات مقدمة مبلغ ٩٧٦٢٤٢٢٠ جنية مصرى في ٣١ مارس ٢٠٢٣ مقابل (مبلغ ١٩٣٩٢٧٧٥ جنية مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) مستحق لبعض مساهمي الشركة الأفراد كما هو مبين ضمن البند (٢/١) عاليه، وذلك مقابل التعاقد على شراء قطع أراضي من الشركة والظاهرة ضمن (إيضاح رقم ١٤).

٢- إيرادات النشاط

١- مبيعات فيلات - مشروع جمران

عن الفترة المالية المنتهية في
٢٠٢٢/٣/٣١ ٢٠٢٣/٣/٣١

--	١٠٩٠٣٥٦٢
--	١٠٩٠٣٥٦٢

مبيعات فيلات - مشروع جمران

٢- إيرادات خدمات مؤداه

عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٣/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١
٩١١٥٢٣٠	٩٩٥٦٦٨٧
٥٧٦١٢٧٠	٧٣٢٠٩٣٠
٥٧٢٣٠٦	٨٢٦٢٣١
١٧٥٠٧٧٦	٢٠١٨٩٤١
١٧١٩٩٥٨٢	٢٠١٢٢٧٨٩

إيرادات خدمات توريد كهرباء

إيرادات خدمة توريد مياه

إيرادات توريد مياه ري

إيرادات خدمات المنتجع*

* تتمثل إيرادات خدمات المنتجع في مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لكافة المراافق والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه من إتفاق مع جمعية مستثمري سهل حشيش في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذي بموجبه تم الإتفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنية مصرى للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع %٥ سنوياً بدءاً من ٢٠١٣/١/١. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العملاء عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءاً من عام ٢٠١٦ وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٢إبريل ٢٠١٧ تقرر الموافقة على محاسبة العملاء ابتدأً من يناير ٢٠١٧ بواقع ٣,٩٥ جنية مصرى للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم. وبموجب القرار الصادر من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٨ تقرر زيادة سعر التحاسب عن المتر المربع الواحد ليصبح ٥,٨ جنية مصرى / متر للمطوريين و ٤,٨ للأراضي المستخدمة كملاعب جولف وذلك بدءاً من الأول من يوليو ٢٠١٨، وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٩/٧/٧ فقد تقرر زيادة سعر التحاسب إلى ٦,١٦ للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم، ووفقاً لقرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٣ فبراير ٢٠٢١ بالموافقة على توجيهات لجنة المراجعة

والحكومة المنعقدة في ٢٧ يناير ٢٠٢١ والتي أفادت باعفاء كافة عمال الشركة من إيرادات خدمات المنتجع عن عام ٢٠٢٠ كمشاركة لعملائها في الآثار الناتجة عن جائحة كورونا العالمية.

٢١ - تكلفة الحصول على الإيراد

عن الفترة المالية المنتهية في
 ٢٠٢٢/٣/٣١ ٢٠٢٣/٣/٣١

٣٣٤ ٠٧٧	٢٠٧ ١٨٨
--	٥ ٧٨٠ ٠٦٣
٣٣٤ ٠٧٧	٥ ٩٨٧ ٢٥١

تكلفة حصة الهيئة
 تكلفة مبيعات فيلات

٢٢ - تكلفة خدمات مؤداه

عن الفترة المالية المنتهية في
 ٢٠٢٢/٣/٣١ ٢٠٢٣/٣/٣١

١٣ ٦٨٣ ٧٧٠	١٣ ٤٢٠ ٠٧٦	تكلف كهرباء
٤٢٢ ٢٠٢	٧٩٦ ٠٤١	تكلف مياه
٢٤٧ ٢٠٠	٢٥٩ ٥٦٠	تكلف مياه رى
٧٢ ٧١٧	٨٤ ٩٥٩	تكلفة تشغيل الشاطئ
٩٦٩ ٨٥٠	٧٦٣ ١٩٤	إلاك أصول ثابتة - ایضاح رقم (٥)
١٩٩٢ ٥٤٤	٢٦٩٤ ٩١٣	أجور ومرتبات وما في حكمها
١٧٤٦ ٣٠٠	١٩٢٤ ٤٦٢	تعاقدات عاملة مؤقتة
١٧٥٤ ١٧٣	١٥٦٥ ٧٣٤	التعاقدات أمن وحراسة
١٨ ٢٤٦	٢٠ ٢٣٥	مصروفات نظافة
٢٧٤ ٩٤٤	٣١٩ ٥٥٠	مصروفات سيارات
٤٦٥ ٥٣٢	١٧٧ ٣٨٠	مصروفات الصيانة
١٣٤ ١٧٣	٩٧ ٤٥٣	مصروفات أيجارات
٤٨٩ ٣٥٧	٩١٦ ٣٠٩	مصروفات أخرى
٢٢ ٢٧١ ٠٠٨	٢٣ ٠٣٩ ٨٦٦	

ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلى:

تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه رى واتصالات وأخرى
 تكلفة خدمة إدارة المنتجع

٢٣ - إيرادات تشغيل أخرى

عن الفترة المالية المنتهية في
 ٢٠٢٢/٣/٣١ ٢٠٢٣/٣/٣١

٢٣١ ٦٥٧	٤٠١ ٨٣٧	تأجير أراضي فضاء
١ ١٧٦ ٢٧٥	٦ ٣٢٦ ٦٥١	تأجير شاطئ
١٦١ ٩٢٠	٤٨٦ ٦٤٧	تأجير الرصيف البحري
٧٦٨ ٤٤٩	٨٤٥ ٣٠٠	تأجير أبراج اتصالات
٨٧٧ ٦٣٤	١ ٠٢٧ ٩٥٤	مد مرافق لاراضي العملاء

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري مالم يذكر خلاف ذلك)

١١٤٥٦٩٤	١٦٢٧٧٠٤
٤٣٦١٦٢٩	١٠٧١٦٠٩٣

إيرادات متعددة

٢٤ - مصروفات تشغيل أخرى

عن الفترة المالية المنتهية في	
٢٠٢٢/٣/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١
٣٤٣٥٨	٤٥٧٤٥
٤٥٨٢٤٢	٤١٠٩٥١
٩٤١٤٥٠	١٤٥١١٦٧
٨٢٥١٠٣	١٠٣٦٢٤٩
٨٨٢٨٢٣	٨٤٣٠٨٧
٨٦٢١	١٠٨٩٦
١٢٩٩٠٨	١٧٢٠٦٦
٢١٩٩٥٨	٩٥٥١٢
٦٣٣٩٥	٥٢٤٧٥
٢٣١١٣٧	٤٩٣٣٩٨
٣٧٤٠٩٩	٤٦١١٥٤٦

- تكلفة تشغيل الشاطئ
- إهلاك أصول ثابتة - ابضاح رقم (٥)
- أجور ومرتبات وما في حكمها
- تعاقدات عمالية مؤقتة
- تعاقدات أمن وحراسة
- مصروفات نظافة
- مصروفات سيارات
- مصروفات الصيانة
- مصروفات إيجارات
- مصروفات أخرى

٢٥ - مصروفات بيعية وتسويقية

عن الفترة المالية المنتهية في	
٢٠٢٢/٣/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١
١٤٦٥٢٨	١٢٢٢٣٥
٨٢٧٥٣	٧٧٦٨٤
--	٨٦٤٧٢٠
١٣٥٩١٧	٢٥٨١٠
٣٦٥١٩٨	١٠٩٠٤٤٩

- أجور ومرتبات وما في حكمها
- مصروفات دعائية وترويج وإعلان
- عمولات بيع
- مصروفات أخرى

٢٦ - مصروفات ادارية وعمومية

عن الفترة المالية المنتهية في	
٢٠٢٢/٣/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١
٢٩٥٨٩٣٨	١٩٣١٦٧٧
٢١٨٠٠٠	٤٥٠٠٠
٧٩٠٨٦	١١٠٠٠
٤٢٤٣٦٠	٤٨٢٢٧٠
٢٩٦٣٢٢	١٩٣٤٦٤
١٩٦٣٣	٣٦٣٥٠
٥١٠٠٠	٥١٠٠٠
١٣٦٤١٢	١٥٧٩٥١
٩٢٧٣٢	٨٠٥٧٠
١٤٧٤٠٣	٢٢٤١٠١
٥٠٢٨٥٣	٩١١٢١١
٥٣٨٥٧٣٩	٥٠٨٧٥٩٤

- أجور ومرتبات وبدلات وما في حكمها
- بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
- أتعاب مهنية
- مصروفات أتعاب قانونية استشارات
- إهلاك أصول ثابتة ابضاح رقم (٥)
- مصروفات بنكية
- إيجارات
- أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر
- مصروفات سفر وأنفاق
- اشتراكاً
- آخر

٢٧ - فوائد مجلة مستهلكه

عن الفترة المالية المنتهية في	
٢٠٢٢/٣/٣١	٢٠٢٣/٣/٣١
٢١١٦٧٧٧	٣١١٧٤٢٢

فوائد مجلة مستهلكه*

٢١١٦ ٧٧٧

٣ ١١٧ ٤٢٢

* يتمثل هذا البند في قيمة الفوائد المؤجلة المحققة والتي استحقت خلال العام عن أقساط أرصدة عمالء الشركة (إيضاح رقم ١٠).

٢٨ - إيراد التمويل بالصافي

عن الفترة المالية المنتهية في

٢٠٢٢/٣/٣١ ٢٠٢٣/٣/٣١

١٩٨ ٦٢٧ ٢٥٢٢ ٢٦١

١٢٦ ٣٥٠ ٦٩٧ ٢٨٢ ٢٢٧ ٤٣٥

١٢٦ ٥٥٤ ٣٢٤ ٢٨٤ ٧٤٩ ٦٩٦

إيراد فوائد

فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية

٢٩ - ضريبة الدخل

عن الفترة المالية المنتهية في

٢٠٢٢/٣/٣١ ٢٠٢٣/٣/٣١

(٩٢٤ ٥٣٠) (٦٤ ٠ ٢٣ ٩٠٩)
(٩٢٤ ٥٣٠) (٦٤ ٠ ٢٣ ٩٠٩)

الضريبة المؤجلة إيضاح رقم (٢-٢٩)

١٠-٢٩ وفيما يلى بيان التسويات لاحتساب السعر الفعلى لضريبة الدخل:

عن الفترة المالية المنتهية في

٢٠٢٢/٣/٣١ ٢٠٢٣/٣/٣١

(٣٨٩١ ٠٢٤) ١٦٦ ٧٧٢ ٦٥٦

(٨٧٥ ٤٨٠) ٣٧ ٥٢٣ ٨٤٨

(١٢٦ ٣٥٠ ٦٩٦) (٦٣ ٥٠١ ١٧٣)

(٦٠٥ ٥٤٨) (٢٢٢ ٢٤٠)

١٢٢ ٠٢٦ ٣١٩ --

٢١٨ ٠٠ ٤٩ ٠٥٠

(٦٨ ١١٩ ٨٦٧) (٢٣ ١٠٨ ٣٨١)

صافي الربح (الخسارة) المحاسبية بقائمة الدخل (قبل الضريبة)

ضريبة الدخل باستخدام السعر الساري

أثر فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الاجنبية غير المحققة

تأثير الاعلاكات

المكون من المخصصات المحمولة على قائمة الدخل

تأثير المصروفات غير القابلة للخصم الضريبي

خسائر ضريبية مرحلة

الضريبة

السعر الفعلى للضريبة

٢٠-٢٩ (التزامات) أصول ضريبية مؤجلة

الرصيد في

٢٠٢٣/٣/٣١ حركة الفترة

(٥٠١ ٢٩٦) ١ ١٤٨ ٥٣٢ (٦٦٤٩ ٨٢٨)

(١٨٠ ٠٨٧ ٨٤٨) (٦٣ ٥٠١ ١٧٣) (١١٦ ٥٨٦ ٦٧٥)

٢١ ٥٧٩ ٤٠١ (١ ٦٧١ ٢٦٨) ٢٣ ٢٥٠ ٦٦٩

٦٤ ٠٧٧ ٣٤٨ -- ٦٤ ٠٧٧ ٣٤٨

(٩٩ ٩٣٢ ٣٩٥) (٦٤ ٠٢٣ ٩٠٩) (٣٥ ٩٠٨ ٤٨٦)

الرصيد في

٢٠٢٣/١/١

فروق أصول ثابتة

فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الاجنبية غير المحققة

خسائر ضريبية مرحلة

فروق مخصصات وأضمحلال

صافي التزامات الضريبية

٣٠. خسائر إنتقائية متوقعة

١-٣٠. خسائر إنتقائية متوقعة

٢٠٢٣/٣/٣١

الإجمالي	نقدية بالبنوك	مدينون وأرصدة مدينة أخرى	عملاء وأوراق قبض	
٤٩٤ ٦٠٨ ٣٦٧	١٧٥ ١٣٠	٨ ٠٠٨	٤٩٤ ٤٢٥ ٢٢٩	الرصيد في ٢٠٢٣/١/١
١٢٣ ٠٢٠ ٢٠٠	(٣٥ ١٦٩)	١٠ ١٧٠	١٢٣ ٠٤٥ ١٩٩	المكون خلال الفترة
<u>٤١٧ ٦٢٩ ٥٤٧</u>	<u>١٣٩ ٩٤١</u>	<u>١٨ ١٧٨</u>	<u>٦١٧ ٤٧٠ ٤٢٨</u>	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٣

٢-٣٠. عبء الإضمحلال في قيمة أرصدة العملاء

٢٠٢٣/٣/٣١

٢٠٢٢/٣/٣١

عبء الإضمحلال في قيمة أرصدة العملاء

٣١. الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، تمنت الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٤

تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) ضرائب وأحال الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعد وجود فروق ضريبية.

السنوات ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ وقد أسفر الفحص عن وجود رصيد دائن قدره ٦٤٠٨ ٩٦٦ جنيه مصرى للشركة لدى مصلحة الضرائب وتم تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

سنة ٢٠٠٩

تم الانتهاء من الفحص الفعلي لسنة ٢٠٠٩ وتم استلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات المأمورية وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني المحدد وقد تم إنهاء النزاع في اللجنة الداخلية بجلسة ٣٠ مايو ٢٠١٨ وصدر قرار اللجنة الداخلية بالموافقة من إدارة الشركة بوعاء خسائر قدرها ٢٩ ٧٥٥ ٩٤٦ جنيه مصرى +

وعاء مستقل م ٥٦ بمبلغ ٦٠٩ ٥٩٤ جنية مصرى يستحق عنه ضريبة قدرها ١١٨ ٩٢٢ جنية مصرى، وتم تسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طبقاً لنموذج ١٩ حجز في ٢٠١٩/١/٣١.

السنوات من ٢٠١٠ - ٢٠١٣

قامت المأمورية بالفحص التقديري لتلك السنة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها في الميعاد القانوني المحدد وبناء عليه تم إخطار الشركة وتم عمل محضر في تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ وتم إخطار الشركة بتحويل الملف إلى لجان الطعن الضريبي، وتم الانتهاء من أعمال إعادة الفحص، وقامت الشركة بالموافقة على نتيجة إعادة الفحص بتاريخ ١١/١١/٢٠١٨. وقد أسفر الفحص عن خسائر ضريبية قدرها ١٧١ مليون جنية مصرى وترحل وتغطى أو عوياً في أوقية السنوات ٢٠١٣/٢٠١٠ بالإضافة إلى أو عوياً ضريبية مستقلة.

				بيان م ٥٦
٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١١	٢٠١٠	
٥٨١ ٨١٢	٥٩٣ ٢٠٧	٢٣٩٠ ٨٩٥	١١٨٤ ٩٠٨	اتعب واستشارات اعمال تحت التنفيذ
--	--	١١٩١ ٣٢٥	١١٢٣ ٠٣٢	اتعب واستشارات ضمن مصروفات عمومية
٤٧ ٧٥٥	١٠ ٢٩٠	--	--	اتعب توظيف
--	--	--	٦٠٠٠ ٠٠٠	علامة تجارية
<u>٦٢٩ ٥٧٧</u>	<u>٦٠٣ ٤٩٧</u>	<u>٣٥٨٢ ٢٢٠</u>	<u>٨٣٠٧ ٩٤٠</u>	إجمالي
<u>٢٠١٣</u>	<u>٢٠١٤</u>	<u>٢٠١١</u>	<u>٢٠١٠</u>	بيان م ٥٧
--	٢٦٦ ١٢١	٣١ ٢٥٠	--	عمولات

كما تم إخطار لجنة الطعن بصورة رسمية من نتيجة إعادة الفحص بعد موافقة الشركة عليها، وقد صدر قرار لجنة الطعن بإنهاء النزاع صلحاً مع المأمورية وتم الربط على الملف، وجارى تسوية ضريبة الأوعية المستقلة مع ما سبق سداده منها.

أعوام ٢٠٢٢ - ٢٠١٤

تم تقديم الإقرار في المواعيد القانونية وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٢٢. وجارى التحضير لأعمال الفحص عن السنوات ٢٠١٩/٢٠١٤.

ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤:

تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨:

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٣١ ٦٦٥ جنية مصرى، وتم السداد.

- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٥٢١ ٢٢١ جنية مصرى وتم السداد.

- تم فحص سنة ٢٠٠٨، وصدر نموذج (٣٨-مرتبات) بفروق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنيه مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية ووافقت فيها الشركة على بعض البنود بناء على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنيه مصرى بينما اعتبرت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة الضريبة المطالب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصرى وتم إحالة أوجه الاعتراض إلى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

- وبموجب قرار اللجنة الداخلية بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٩ تم قبول اعتراض الشركة وتم الربط بمبلغ ٧١ ٦٥٩ جنيه مصرى لا غير وتم إنهاء النزاع عن عام ٢٠٠٨ صلحاً وإخطار لجنة الطعن بذلك.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

قامت المأمورية بربط تقريرى عن تلك السنة بنموذج (٣٨) تقديرى وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى وتم إعادة الفحص عن تلك السنوات وقد اسفر الفحص عن فروق قدرها ٨٧٣ ٢٣٠ جنية مصرى جاري تسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرف المصلحة.

السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨

تم فحص تلك السنوات على أساس دفترى. وقد اسفر الفحص عن فروق ضريبية قدرها ٣٢٦ ٢٤٣ جنية مصرى تتضمن ٦٥١ ١٢ جنية مصرى مقابل تأخير، وتم الطعن على نماذج ٣٨ مرتبتاً، وقد صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ قرار اللجنة الداخلية بالمركز اتفاقاً بفروق فحص قدرها ٣٨٤ ٢٢٠ جنية مصرى بالإضافة إلى مبلغ ٩٨٥ ٥١٠ جنية مصرى قيمة مقابل التأخير، وتم سداد الضريبة بالكامل وجاري تسوية الغرامات في ضوء القانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠.
عام ٢٠١٩

جارى التحضير لأعمال الفحص الدفترى

عام ٢٠٢٠: ٢٠٢١
لم يتم إخطار الشركة بأية نماذج ضريبية.

الضريبة على القيمة المضافة

- تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي يتم التعامل به اعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦ بدلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.
- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٥ وقد اسفرت فروق نهائية قدرها:
السنوات ٢٠٠٨ - ٢٠١٠ مبلغ قدرة ٣٥٩ ٧٩٣ جنية مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة
السنوات ٢٠١١ - ٢٠١٣ مبلغ قدرة ٠٨٦ ٢٧٩ جنية مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة
(بخلاف الضريبة الإضافية والتي تم سدادها).

- السنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٥ مبلغ قدرة ٦٣١ ١٩٠ جنية مصرى وتم سداد تلك الفروق الضريبية
جارى فحص عام ٢٠١٦ والتجهيز لفحص من ٢٠١٧ - ٢٠٢٠

- تقوم الشركة بتقديم اقرارات ضرائب القيمة المضافة في المواعيد القانونية.
ضريبة الدعم

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد.
لم تقم المأمورية حتى تاريخه بفحص السنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٢١

بناءاً على ما سبق يرى المستشار الضريبي للشركة كفاية المخصصات المكونة لمقابلة الالتزامات الضريبية المحتملة ابلياً رقم (١٣)، كما يرى أنه لا حاجة إلى تدعيمه مع الأخذ في الاعتبار إعادة دراسة المخصصات خلال السنة القادمة.

٣٢. الموقف القانوني

١- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة جـ) والمقدر مساحتها بناء على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٧٨٧ ٨٢ ٣١٨ جنية مصرى، (ابلياً رقم ٣-٨) هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه وال الصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني وبجلسة ١٨ مايو

٢٠١٥ تم حجز الدعوى للنقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين، وقد أفاد المستشار القانوني بورود التقرير في دعوى الإلغاء بقولها شكلاً ورفضها موضوعاً وهو تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١٨ وفي تلك الجلسة تم إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى، عقدت أول جلسة بعد الإحاله من الدائرة أولى أفراد في

١١ مايو ٢٠١٩ وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى إدارياً إلى جلسة ٤ يونيو ٢٠١٩ وبتلك الجلسة تم إعادة التأجيل إلى جلسة ٢٦ أكتوبر ٢٠١٩ وذلك لإعلان الهيئة بحاله الدعوى إلى دائرة أخرى وبتلك الجلسة دفع محامي الهيئة بعدم اختصاص الدائرة بنظر النزاع لكونه متعلق بالتاريخ وليس عقد وطلب أحالتها إلى دائرة أخرى وقد تقدم بحافظ مستندات وتم تأجيل النزاع الدعوى إلى جلسة ١٨ يناير ٢٠٢٠ للاطلاع، وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ لإدخال خصوم جدد من جانب الشركة والإعلان بالادخال، وبجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ تم تأجيل نظر الدعوى إلى ٩ مايو ٢٠٢٠ لذات القرار السابق وبهذه الجلسة تم التأجيل إدارياً لجلسة ١ يونيو ٢٠٢٠ بسبب عدم انعقاد الجلسات نتيجة تداعيات فيروس كورونا المستجد وقد تم تداول عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠٢٢ وبتلك الجلسة تم التأجيل عدة مرات آخرها ٢٤ يونيو ٢٠٢٣ والتي قررت المحكمة التأجيل لجلسة بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٣ للاطلاع وتقديم المستندات.

- وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الدعوى مُرجحة الكسب وذلك بالرغم من ان تقرير هيئة المفوضين قد جاء على خلاف الرأي السادس يستناداً على ما يلى :

- انتهى تقرير الهيئة إلى رفض الدعوى وقد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٩٥ الصادر في شأن الشروط المنظمة في إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي المخصصة للهيئة العامة للتنمية السياحية، وتعديله بالقرار رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ وان القرارات سالفي الذكر لا ينطبقاً على الشركة من حيث القانون أو الواقع وذلك أن القرار الأول صدر في ١٩ نوفمبر والثاني في عام ٢٠٠٥، أي بعد تاريخ العقد مع هيئة التنمية السياحية والمؤرخ في ١٩٩٥/١٠/١٩.

- والمقرر وفق القواعد الأصولية والمبادئ القضائية أن القرارات الإدارية والقوانين لا تسرى على الواقع السابقة على إصداره - أي الأثر الرجعي للقوانين والقرارات - ومن ثم بات أن تنظيم القرار للواقع لا يسري على العقد سند الدعوى وإذا تجاهل تقرير هيئة المفوضين هذا الأمر فيكون قد أصابه العوار إذ أن العقد سند الدعوى بكل ضوابطه وقواعد هو القانون الحاكم للعلاقة بين طرف في الدعوى وهو ما تجاهله تقرير هيئة المفوضين.

- وفي إطار تفسير العقد فالثلاثة مراحل أ، ب، ج وهي المساحات التي تناول تنظيم بيعها للشركة، فقد وردت في تنظيم قانوني شامل روبي فيه تكامل تلك المراحل بما يحقق الهدف من البيع وهو التنمية المقصودة، ومن ثم لا يمكن تنفيذ العقد إلا بتكامل مراحله.

إن الشركة قد اوفت طيلة فترة تنفيذ العقد بالتزاماتها التنموية سواء مراافق (كهرباء - محطات تحلية - صرف صحي؛ - طرق - اتصالات) وراعت الوفاء بالتزاماتها بما فيها المخطط العام منذ تحرير العقد شامله المرحله الثالثه. وقد نفذت الشركة مشروعات على اراضي تلك المرحلة مثل سكن العاملين ومحطة الكهرباء والتي اخذت عليها الموافقة من الهيئة قبل التنفيذ بما يؤكد علم الهيئة التام بتنمية اراضي المرحلة الثالثه وموافقتها على ذلك. وعليه نؤكد أن الشركة قد قامت بكل ما أورده العقد من التزامات وضوابط لتنفيذ العقد. إن هناك تقارير صادرة عن جهات قضائية أشارت إلى سلامه موقف الشركة القانوني ودعمت موقفها مثل تقرير إدارة الكسب غير المشروع.

وعليه يكون قد ظهر عوار الأساس القانوني لتقرير هيئة المفوضين وسلامه موقف الشركة في طلباتها أمام المحكمة المختصة وهناك العديد من السوابق القضائية التي تؤكد ذلك وتشير إلى أن تقرير هيئة مفوضي الدولة غير ملزم - باعتباره رأي استشاري لهيئة المحكمة حال نظر الموضوع أمام محكمة الموضوع، لذا فإننا نرى أن القضية مرجحة الكسب

هذا ويرى المستشار القانوني الخارجي للشركة مكتب معموق بسيونى للمحاماة والاستشارات القانونية أن تقرير هيئة المفوضين وهو استشارى غير ملزم للمحكمه قد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ وهو قرار لاحق زمنياً على تاريخ العقد مما يعني انها لا تسرى على العقد، وكذلك تجاهل تقرير المفوضين حقيقة أن التعاقد مع الهيئة بشأن مراحل المشروع الثلاث تم باعتباره تعاقده منكما، علاوة على وفاة الشركة بالتزاماتها التعاقدية مع الهيئة وسدادها جزء كبير من ثمن أرض المرحلة الثالثة والبدأ في تتميمتها بالإضافة إلى موقف نيابة الأموال العامة التي تستبعد أية شبهه لأية جريمة عدوان على المال العام وفي ضوء اتجاه الشركة مؤخراً للأخذ بتوصية المستشار القانوني بشأن تقديم طلب إلى اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار وكذلك تقديم طلبات إلى السيد وزير السياحة لإعادة النظر في قرار إلغاء تخصيص أرض المرحلة الثالثة فإنه يرى أن هذا النهج من شأنه تدعيم موقف الشركة في محاولة اصدار قرار من هيئة التنمية السياحية بسحب قرار إلغاء التخصيص ومن ثم تعديل موقف الشركة في الطعن أمام المحكمة.

مع الاخذ في الاعتبار السلطة التقديرية للمحكمة في فهم وتفسير النصوص القانونية والتعاقدية خاصة فيما يتعلق بمدى احترام أو مخالفة الشركة لضوابط وشروط المؤهلة لاستصدار قرار التخصيص النهائي، مما يجعل نسب كسب أو خسارة الدعوى قد تكون متساوية.

٢- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد عملاء الشركة في ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد، هذا وقد قررت المحكمة إعادة الدعوى لمكتب وزارة العدل الذى انتدب لجنة ثلاثة من الخبراء المختصين لادارة فحص الدعوى والمستندات وقد انتهت اللجنة من ذلك والتى أصدرت تقريرها للمحكمة والذى بموجبه باشرت المحكمة أولى جلساتها بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٨ وبجلسة ٢٧ فبراير ٢٠١٨ صدر حكم هيئة المحكمة لصالح شركة المصرية للمنتجعات السياحية بفسخ التعاقد مع العميل وتعويض قدره ١٠٠ ألف جنيه لصالح الشركة وإلزام المدعي عليه بمصاريفات الدعوى وأتعاب المحاماه، وقد قام العميل بالطعن على الحكم الصادر أمام محكمة الاستئناف وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى تم حجز الدعوى للحكم فى جلسة ١٢ مارس ٢٠١٩ وفي تلك الجلسة أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكمها النهائي بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع. بتاريخ ٢٠١٩ مايو تقديم الطاعن بطعن على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف وبتاريخ ١٠ يونيو تقدمت الشركة بمذكرات للرد على أسباب الطعن ولم يتم الطاعن بالتعقيب عليها بالمواعيد القانونية لذا تم إغلاق باب تقديم المذكرات، ولم يتم الطاعن بأخذ أي اجراء لطلب وقف تنفيذ حكم الاستئناف الصادر ضده وتم استخراج شهادة بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٩ بذلك وتم تحديد جلسة للشق المستعجل بالدعوى بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٨ أمام محكمة النقض ويرى المستشار القانوني للشركة أن الدعوى مرحلة الكسب في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة. (ايضاح رقم ١٥).

٣- توجد دعوى تحكيم من أحد عملاء الشركة -أراضي بشأن عقد المبرم مع الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص رغبة العميل فى عدم الالتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان منكامل للعاملين، بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٢ أصدرت المحكمه حكمها بالزام الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بان تؤدي للشركة المدعية ٥٧٠٠٠٠٠ دولار امريكي، تم استئناف الحكم من جانبنا، وبتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠٢٢ وبتلك الجلسة تم حجز الدعوى للحكم، وبتاريخ ١٨ مايو ٢٠٢٢ قضت المحكمه برفض الاستئناف وتأييد حكم اول درجة وتصحيح اسم الشركة بالحكم، وتم اقامة التماس اعادة النظر في الحكم في الاستئنافين ١٣٩/٢٢٣٦ و ١٣٩/١٥٨٤ ومحدد لنظره جلسة ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢ وتم الطعن بالنقض على حكم الاستئناف من جانبنا هذا وما زالت الدعوى منظورة امام المحاكم وحتى تاريخ إصدار القوائم المالية، وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد في بدايته وبالتالي لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هيئة التحكيم من حكم، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانوني في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٤- بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠ تم إخطار الشركة المصرية بقرار الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة رقم ١٥٨٨ الصادر بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢٠ برفض إقامة مشروع مارينا سواري المملوك للشركة المصرية والمجمع إقامته بمركز سهل حشيش السياحي - مدينة الغردقة - محافظة البحر الأحمر. وحيث ان القرار قد صدر مخالفًا لما أقرته اللجنة العليا وحيث سبق وأن صدر قرار اللجنة العليا - المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته بشأن حماية الشواطئ المصرية - موافقتها بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٨ بأنه لا مانع من إنشاء مشروع المارينا وذلك بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٨ صاحبة الاختصاص الأصيل والحضري بإصدار تراخيص إنشاء المارينا قمنا بالطعن على هذا القرار.

تم تداول نظر الدعوى أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة ولم يقدم ممثل وزارة البيئة ثم دفاع على الطعن المقدم من جانبنا، وبجلسة ٨ فبراير ٢٠٢١ قرر السيد المفوض إنتهاء الإجراءات وتم حجز الدعوى لإيداع التقرير من جانب هيئة المفوضين. وتم حجز الدعوى لإيداع تقرير المفوضين وجاري متابعة إيداع المفوضين لتقريرها ومن ثم تحديد جلسة أمام المحكمة.

٥- توجد عدة دعاوى مرفوعة من بعض المستثمرين وأعضاء مجلس إدارة بالشركة وملخصها وفقاً لما يلي:-

- دعوى رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٠٢١ من المدعي طارق محمد ناصف، جيهان عادل سليمان قاموا برفع دعوى إلى زام بتتنفيذ بنود عقد بيع قطعة الأرض رقم ٩١ وملحقاته وما زالت الدعوى متناولة أمام المحكمة أول درجة وتم عقد عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٢ وقررت المحكمة بوقف الدعوى تعليقياً لحين الفصل في استئناف رقم ١٣٧/٢٩٤٠ قضائية وحيث أنه قد تم الفصل في ذا الاستئناف في عام ٢٠٢٠ فسيتم طلب تعجيل.

- دعوى رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٠٢١ من المدعي الممثل القانوني لشركة بلايا بلانكا للإستثمار العقاري والمشروعات السياحية، جيهان عادل علي سليمان بدعوى حبس ثمن وإلزام لتنفيذ بنود عقد بيع إبتدائي لقطعة الأرض رقم ٦٥ وقمنا بتقديم دفاعنا بعدم قبول الدعوى لوجود شرط تحكيم في عقد البيع المبرم بين الأطراف وكذلك قمنا بالطعن بالتزوير على ملحق عقد البيع المقدم من المدعين .

وتم عقد جلسة بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٢٢ تم فيها إحالة الدعوى إلى الطب الشرعي وأصدر الطب الشرعي تقريره في ٩ مايو ٢٠٢٢ والذي انتهى إلى أن بصمات اختتام الأكلاشيه الثابتة على الملحق اخذت من نفس القالب الخاص بعقود البيع.

وبتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢ أصدرت المحكمة حكمها وقضت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى ٢٦٣٤ لسنة ٢٠١٩ وقد تم استئناف الحكم من جانب المدعي والجلسة القادمة محدد انعقادها بتاريخ ١٣ مايو ٢٠٢٣.

- دعوى رقم ١٨٩٦ لسنة ٢٠٢١ من المدعي الممثل القانوني لشركة اتاج للتنمية العقارية والمشروعات السياحية، جيهان عادل علي سليمان بدعوى حبس ثمن وإلزام لتنفيذ بنود عقد بيع إبتدائي لقطعة الأرض رقم ٥،٤ والدولي بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢ قضت المحكمة باعتماد وجدولة باقي الثمن المبين بملحق عقد البيع وقد قمنا باستئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة وقد تم حجز الاستئناف للحكم بجامعة ٢٣ مايو ٢٠٢٣.

بناءً على ما سبق يرى المستشار القانوني للشركة كافية المخصصات المكونة لمقابلة الالتزامات القانونية المحتملة ايضاح رقم (١٣)، كما يرى أنه لا حاجة الي تدعيمه مع الأخذ في الاعتبار إعادة دراسة المخصصات خلال السنة القادمة.

٣٤ - احداث هامة

- خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ ونظرا للأحداث السياسية التي ادت إلى إنذار الحرب بين كلاً من دولتي روسيا وأوكرانيا الأمر الذي أدى إلى تداعيات محتملة على الاقتصاد العالمي من تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة التي تعد من المكونات الأساسية للعديد من الصناعات. وترى الإدارة أنه لا يوجد تأثير جوهري من تداعيات هذه الحرب على نشاط الشركة.

- بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ صدر قرار البنك المركزي المصري بشأن تحديد سعر الصرف للعملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري ، ليعكس سعر الصرف قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية الأخرى بواسطة قوى العرض والطلب وذلك في إطار نظام سعر صرف مرن ، هذا وقد ترتب على ذلك زيادة جوهيرية في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري ، كما قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣٪، ٢٥٪، ١٣٪، ٢٥٪، ١٤٪، ٢٥٪، ١٣٪، ٧٥٪ على الترتيب ، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣٪، ٧٥٪ .

- وفيما يخص نشاط الشركة فإن التأثير يتمثل في انخفاض القدرات التشغيلية للأفراد بصفة عامة ولم يتاثر بيع المعرض من الأراضي ووحدات الإسكان السياحي المملوكة للشركة بصورة جوهيرية حيث وابك ذلك قيام الإدارة بأعاده تنظيم خطط التسويق والبيع للفترة القادمة من عمر تلك المشروعات لتعظيم العائد من المخزون الباقى من تلك الأراضي والوحدات، هذا ولم يتاثر توافر المواد الخام الخاصة بتلك المشروعات أو التدفقات النقدية الداخلة لها بصورة هامة على استمرار العمل بتلك المشروعات.

- وبتلاص حجم وطبيعة أهم التأثيرات المالية المحتملة لهذا الخطر علي بنود القوائم المالية وأنشطة الشركة خلال الفترات التالية في:

- إمكانية زيادة تكاليف إنشاء المشروعات، وفيما يلى أهم الآثار المتترتبة على مشروعات الشركة:-
مشروع جران: لا يوجد أثر هام على مشروع - جران حيث أن المتبقى من المشروع - عدد ٦ وحدات تم بناؤها بالفعل ولم يتم بيعها لذا فلن يكون هناك أثر من ناحية تكلفة إنشاء الوحدات.
أراضي الشركة: لا زال لدى الشركة مخزون استيراتيجي من الأراضي كما هو موضح بالإيضاح رقم (٨) من الإيضاحات المتممة لقوائم المالية، هذا وقد تم تسليم قطعة ارض بمبلغ ٥٤ مليون جنيه مصرى سبق التعاقد على بيعها بالسنوات السابقة، وكذا بيع قطعة ارض بمبلغ ١٠٢ ٧١٠ ٤٧ ناتجة عن تسوية مستحقات احد عملاء الشركة

- إلا أنه بجانب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة وتأجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره علي مركزها المالي ودعم قدرتها علي الاستقرارية، ومن أهم هذه الإجراءات:

١. استغلال فترة التوقف في تنظيم خطط التسويق والبيع للاراضي والوحدات المتاحة للبيع، ووحدات التأجير الأخرى خلال الفترات القادمة.
٢. قيام الإدارة بدراسة الدائل المتاحة لتخفيض عناصر التكاليف المختلفة وخاصة تكاليف البناء، بما لا يتعارض مع مستوى الجودة المقررة سلفاً لتلك المشروعات.
٣. تعظيم العائد من أصول الشركة العقارية المختلفة من خلال وضع الخطط التسويقية المناسبة.
٤. دراسة كافة فرص التمويل المتاحة لمشروعات الشركة.

٥. التواصل مع عمالء الشركة لدراسة طلبات الجدولة التي قد يقدمونها في ضوء تلك الازمة الاقتصادية
والعمل على تقليل أثرها على التدفقات النقدية المتوقعة من تلك المشروعات إلى الحد الأدنى.

- إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة ، وفيما يلي هذه المعايير:

- ١- معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.
- ٢- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة.
- ٣- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) الاستثمار العقاري.
- ٤- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) الزراعة.
- ٥- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) التقسيب عن وتقدير الموارد التعدينية.
- ٦- معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) عقود التأمين.

رئيس مجلس الإدارة

م/ ناجي خليل محمد زكي



المدير المالي

أ/ أحمد مدبولى

